الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

آلية تسيير مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي BEA وكالة بوسعادة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من اعداد الطالبتين:

- بن سني صباح
- قادري نسيمة

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
لقليطي لخضر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
ناجم زينب	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
كمال الدين أبا سفيان	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

الحمد الله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الانبياء

والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير " للدكتورة ناجم زينب " على كل ما قدمته لنا من

توجيهات ونصائح وإرشادات نشكرها على صبرها معنا طيلة فترة

انجاز هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الجزيل للدكتور العيشاوي علي والدكتور لقليطي لخضر والدكتور كمال

الدين أبا سفيان على نصائحهم ودعمهم لنا في هذا العمل

ولكل اساتذة العلوم الاقتصادية الذين ساهموا في تحصيلنا العلمي.

/هـــــــــــــــدء/

اهدي هذا العمل إلى من يعجز اللسان عن وصف جميلهما

ومكانتهما إلى الوالدين الكريمين.

إلى زوجي الكريم.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي اولادي، أخوتي

واخواتي وازواجهم و أولادهم والى والدتي الثانية ام زوجي اطال الله في

عمرها.

والى كافة الأهل والأصدقاء.

والى كل من مد لنا يد المساعدة في بحثنا هذا من قريب او بعيد

بن سني صباح

/هـــــــــــــدء

إلى القلب الحنون إلى حضن الأمان ومنبع الراحة والحنان

إلى من نمت في رحمها وترعرعت في أحضانها إلى نبض قلبي ومنة عمري تلك هي أمي الحبيبة.

إلى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة إلى من يستحق وقفة إجلال وتقدير

إلى من علمني أن الدنيا أولها كفاح وأخرها بإذن الله النجاح ذلك هو أبي.

إلى نجوم حياتي ومصابيحها إخوتي

إلى أخواتي وأزواجهم وأولادهم.

إلى رمز البراءة وينبوع السعادة في بيتنا إبنة أختي لينا.

إلى كل العائلة والأقارب أعمامي وعماتي، أخوالي وخالاتي وأبنائهم وأزواجهم.

إلى صديقاتي في العمل كل واحدة باسمها.

إلى كل موظفي بلدية الحوامد من رئيسها إلى حارسها.

إلى رفيقتي في هذا العمل صباح.

وإلى كل دفعة ماستر **2024**

قادري نسيمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويـــــات	الصفحة
البسملة	.I
اهداء	II
شكر وعرفان	III
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجـــداول والأشكال	V
ملخص	VI
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: مدخل للبنوك التجارية و مخاطر القروض الاستثمارية	VII
تمهيد	VIII
المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية	
المطلب الأول: نشأة و مفهوم البنوك التجارية	
المطلب الثاني: وظائف وانواع البنوك التجارية	**02**
المطلب الثالث: مصادر تمويل البنوك التجارية	**04-02**
المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول القروض الاستثمارية	**09-04**
المطلب الأول: مفهوم القروض الاستثمارية	**12-10**
المطلب الثاني: أنواع القروض الاستثمارية و أهميتها	
المطلب الثالث: معايير وإجراءات منح القروض الاستثمارية.	**12**
المبحث الثالث: إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية	**15-13**
المطلب الأول: المخاطر المصرفية و الائتمانية	**22-15**
المطلب الثاني: أسباب وتقييم المخاطر المصرفية	
المطلب الثالث: الوقاية من المخاطر الائتمانية وطرق معالجتها	**25-23**
خلاصة الفصل الأول	**28-26**
الفصل الثاني: دراسة حالة قرض استثماري في البنك الجزائري الخارجي -وكالة بوسعادة -	**35-29**

فهرس المحتويات

تمهيد	**36**
المبحث الأول: عموميات حولة البنك الجزائري الخارجي	
المطلب الأول: تقديم بنك الجزائري الخارجي – وكالة بوسعادة–	**38**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي ووظائفه	
المبحث الثاني: مخاطر القروض الاستثمارية والية تسييرها	**40–39**
المطلب الأول: مخاطر القروض الاستثمارية	**41–40**
المطلب الثاني: الية تسيير القروض الاستثمارية	
المطلب الثالث: دراسة حالة قرض استثماري	**43–41**
خلاصة الفصل	**44–43**
الخاتمة	**50–44**
قائمة المراجع	**51**
الملاحق	

قائمة الاشكال والجداول

رقم الشكل	عنوان الشـكـــل	الصفحة
الشكل رقم (01)	المخاطر البنكية	
الشكل رقم (02)	عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري	
الشكل رقم (03)	الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي	
الشكل رقم (04)	مخاطر القروض	

قائمة الاشكال والجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	معدل الترجيح لكل خطر محتمل	
الجدول رقم (02)	تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية	
الجدول رقم (1)	حساب مؤشرات التوازن المالي	
الجدول رقم (02)	حساب النسب المالية	
الجدول رقم (01)	جدول اهتلاك القرض	

قامة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (01)	تصريح شرفي بن السني صباح	
الملحق رقم (02)	تصريح شرفي قادري نسيمة	
الملحق رقم (03)	طلب مساعدة الطلبة على اجراء التربص الميداني	

ملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى استخلاص أهم الطرق والوسائل والإجراءات التي تنتجها البنوك الجزائرية للوقاية من مخاطر القروض الإستثمارية، ومدى نجاعتها في مواجهتها والحد منها في حال وقوعها أثناء آداء البنك لوظيفة منح القروض، واسقاطها على أحد أهم البنوك الجزائرية وهو البنك الجزائري الخارجي وكالة بوسعادة، وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

-خطر عدم تسديد القرض والذي يعتبر أكبر هاجس بالنسبة لمديري البنوك.

-عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض، حيث تعمل هذه المخاطر على تراجع كفاءة البنك وتهدد بقائها واستمرارها لذا يجب انتهاج أساليب عدة لمكافحتها والحد منها مثل:

– اتخاذ إجراءات صارمة ودقيقة تساعد إدارة البنوك التجارية على تطوير أدائها البنكي لحماية أموالها.

-أهمية الرقابة في منح ومتابعة القرض الإستثماري،

-أخذ الضمانات الكافية من طرف البنك لضمان أمواله.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، القروض الإستثمارية، تسيير مخاطر القروض الإستثمارية.

abstract

The purpose of this study is to extract the most important methods, means and procedures produced by Algerian banks to prevent the risks of exploitative loans, and the extent of their success in facing them and reducing them in the current situations during the bank's performance of the task of granting loans, and the charges against one of the most important Algerian banks, which is the Algerian Bank of the Foreign Agency of Bousaade. Studying the following results:

-The risk of non-payment of the loan, which is considered the biggest threat for the bank management

-Failure to take sufficient collateral from the borrower

Since these risks affect the efficiency of the bank and threaten its survival and continuity, therefore, several methods must be followed to control and limit them, such as:

- Adopting strict and accurate procedures to help the management of commercial banks to improve their banking performance to protect assets.

-The importance of supervision in the granting and follow-up of investment loans,

-Taking sufficient guarantees from the bank to guarantee the funds.

Key words: commercial banks, investment loans, risk management of investment loans.

مقـــدمة عامة

مقـــــــدمة

تعد البنوك من أهم المؤسسات المالية لأي اقتصاد قومي، حيث تؤدي دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهداف السياسة النقدية والمالية للدولة.

وتعتبر البنوك التجارية الحجر الأساس في النظام البنكي حيث تهدف إلى الحصول على الربحية في أقصى فترة زمنية ممكنة وذلك من خلال قيامها بوظيفة الوساطة المالية بين الأعوان الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى رؤوس الأموال والأعوان الماليين الذين يوفرون هذه الأموال، ومن خلال وظيفتها هاته تقوم البنوك التجارية بدعم وتمويل المشاريع الاستثمارية حيث تلعب هذه الاخيرة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية.

تتعرض البنوك من خلال منحها للقروض الاستثمارية للعديد من المخاطر، والتي يمكن أن تؤثر على أدائها ونشاطها لذلك تسعى جاهدة للتحكم فيها أو للتخفيف من آثارها التي لا تقتصر فقط على عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض بل أيضا تمتد إلى خسارة المال المقرض في حد ذاته (خطر عدم التسديد)، لهذا تعتبر المخاطرة الهاجس الرئيسي لمديري البنوك والسلطات النقدية بالبلد على حد سواء.

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

1-الاشكالية

ماهي الآليات المتبعة من طرف البنوك التجارية في تسيير مخاطر القروض الاستثمارية؟

ولتبسيط الاشكالية نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالبنوك التجارية والقروض الاستثمارية؟
- ما المقصود بمخاطر القروض الاستثمارية وماهي الاجراءات المتبعة من طرف البنك لتجنب تلك المخاطر؟
- ماهي الاجراءات المتبعة من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة بوسعادة في تسيير مخاطر القرض الاستثماري؟

2-الفرضيات

للإجابة على الاشكالية تبنى الدراسة على الفرضيات التالية:

- يعتبر خطر عدم التسديد الخطر الاساسي الذي يواجه البنوك في حالة منحها للقرض؛
- يتم منح القروض الاستثمارية اعتمادا على الدراسة المالية لملف القرض؛
- يعتبر مبلغ القرض المعيار الأساسي في قبول ملف طلب القرض الاستثماري.

3-أسباب اختيار الدراسة

تتمثل أسباب إختيار الدراسة في النقاط التالية :

- يمثل موضوع الدراسة جزء من التخصص الذي أدرسه؛
- يعتبر من المواضيع المهمة المطروحة في البحث العلمي؛
- إضافة معلومات جديدة تدعم البحث العلمي.

4-أهداف الدراسة :

إن الأهداف الرئيسية من هذه الدراسة تتمثل فيما يلي :

- -التعرف على القروض الاستثمارية البنكية والوظائف التي تقوم بها؛
- التعرف على المخاطر التي تواجه البنك في حالة منحه قرض استثماري؛
- المعرفة الجيدة لتحليل خطر القرض الاستثماري وكيفية تسييره والوقاية منه.

5-أهمية الدراسة :

تكمن في الدور الذي تلعبه البنوك وقيامها بنشاط رئيسي ألا وهو منح القروض بالإضافة إلى قيامها بتحليل جميع أعمال المؤسسة والتأكد من صدق مشاريعها كما يمكن أن تقوم بتقييم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أيضا، وتؤدي القروض الاستثمارية دورا مهما في الاقتصاد فهي تمول المشاريع الاستثمارية المنتجة التي تدعم التنمية الاقتصادية.

6- المنهج المتبع

لمعالجة اشكالية الدراسة والاحاطة بمختلف جوانبها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الدراسة، حيث تم استعمال المنهج الوصفي في تبيان الجانب النظري للدراسة اما المنهج التحليلي تم استعماله في الجانب التطبيقي المتمثل في دراسة ميدانية للبنك الخارجي الجزائري وكالة بوسعادة.

7-الدراسات السابقة

-بن شيحة هناء، **أساليب ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل (2013-2014)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بسكرة، حيث تهدف هذه الدراسة الى مراجعة التدابير والاجراءات التي تعدها البنوك التجارية ومنها البنك الخليج الجزائر لتطوير ادارة مخاطر الائتمان لديها وفق لمتطلبات لجنة بازل، حيث توصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج بأن هناك أساليب لقياس المخاطر الائتمانية وكذلك مؤشرات لتقييم هاته المخاطر وذلك وفقا لاتفاقية بازل.

-كمال رزيق، فريد كورتل، **ادارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية (2007)**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، وتهدف الدراسة الى توضيح كيفية تسيير البنوك التجارية لمخاطر القروض الاستثمارية، وتوصل الباحثان الى أنه بالرغم من كل الإجراءات التي يقوم بها البنك قبل منح القرض، يقوم بإجراءات وقائية تسمح له بالتقليل من المخاطر الائتمانية والتخفيف من حدتها، ووضع نظام للمراقبة الداخلية والخارجية لسير خطر القرض. وتبقى دائما عملية التسيير العلاجي لخطر القرض ضرورية، لأن إمكانية وقوع الخطر وارد في أي لحظة.

8-هيكل الدراسة

بهدف معالجة وتحليل الاشكالية والحكم على صحة الفرضيات الموضوعة تم تقسيم الدراسة الى فصلين كالاتي:

الفصل الأول: تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، مبحث حول البنوك التجارية والمبحث الثاني يتكلم عن القروض الاستثمارية وفي المبحث الأخير تطرقنا الى ادارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية.

الفصل الثاني: عبارة عن دراسة ميدانية للبنك الخارجي الجزائري وكالة بوسعادة وتم تقسيمه الى مبحث تعريفي للوكالة والمبحث الثاني تطرق فيه لدراسة ملف طلب القرض من طرف مؤسسة وكيفية التعامل مع الطلب بداية من دراسة الملف وتقييم المشروع وتقدير الخطر الى غاية قرار البنك.

الفصل الأول: مدخل للبنوك التجارية و مخاطر القروض الاستثمارية

تمهيد

تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الحيوية ورغم التطورات الا أن الطلب على القروض الاستثمارية لا زال مرتفعا وهذا من خلال طلب المؤسسات لكافة أنواع القروض ولذا تسهر هذه البنوك على وضع سياسة افتراضية تحدد الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنوك ولتحقيق ذلك تعتمد البنوك التجارية على تجميع الأموال بشكل ودائع تستعملها في سد حاجات الزبائن، ولذلك يمكن القول أن أهم أوجه توظيفات النقود من طرف البنك التجاري تتمثل في منح الائتمان الى أولئك الذين يحتاجون اليها.

المبحث الأول: البنوك التجارية

إن ظهور البنوك جاء نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية، وفي كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها، ومن أبرزها قبول الودائع وتقديم القروض، بل وتعددت إلى خلق الودائع وإصدار النقود.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

يرتبط ظهورها بتطور نشأة الصاغة والصيارفة حيث كان التجار يقومون بحفظ نقودهم لديهم خوفا من الضياع أو السرقة مقابل إيصال يضمن مقدار الوديعة ويحصل البنك مقابل ذلك على رسم ومع مرور الزمن أصبح هناك قبول لتلك الإيصالات من قبل الأطراف الدائنة والمدينة والتي شكلت الصيغة الاولية للشيك , ومن ثم توافرت لدى البنوك إمكانية خلق الالتزامات على نفسها تزيد مرات عديدة عما هو متوفر لديها من ودائع عن طريق الاقتراض والحصول على فوائد .وبالتالي تحولت البنوك التجارية من كونها مؤسسات مالية وسيطة بين مدخرين ومستثمرين الى مؤسسات مالية لديها القدرة على التأثير في عرض النقود من خلال خلق النقود.

أولا: نشأة البنوك التجارية

كانت البداية الأولى لظهور البنوك التجارية في المملكة البابلية حوالي 2000 عام قبل الميلاد ، التي حكمت أكثر أقطار الشرق الأوسط و اشتهرت الإمبراطورية في بابل بحضارتها العريقة و بضخامة إنتاجها الفكري والمادي و بتجارها الواسعة ، وتضمنت شريعة حمورابي مجموعة من الأسس والقوانين لتنظيم الودائع والقروض والفائدة والتجارة بين المناطق ، وأقيمت مصارف متعددة في مناطق الإمبراطورية البابلية فقد اقيم مصرف أنشر (Eansir) في مدينة أور على موانئ الخليج العربي و تخصص بتجارة المعادن والعاج والمرمر،وفي بابل أقيم مصرف نيبتهادن (Nebaahiddin)حيث تخصص بتجارة المعادن النفيسة ،كما تأسس مصرف أجبي (Egibi)تخصص بتجارة الرقيق و النبيذ ، وطبيعة عمل هذه المصارف في الوقت الحالي من قبول الودائع ومنح القروض لقاء سعر فائدة ، ولكن قبول الودائع كان يتخذ شكل سلع ومعادن و تحف ثمينة ، وكانت هذه العمليات تجري بين المصرف و العملاء عن طريق إجراء العقود أمام الشهود أو تتم على أساس القسم بين الطرفين ،وكانت إيصالات استلام الودائع تستعمل على شكل ألواح الطين وهي شبيهة بالشيكات الحالية .وبعد سقوط الدولة البابلية جاء بعدهم الحيثيون فدفعوا العمل المصرفي نحو الأمام من خلال ابتكارهم السبائك الفضية وحلت محل السلع كوسائل دفع ساهمت في تقديم قروض طويلة الأجل وفي تجارة الموجودات الثابتة [1]

[1] هيل عجمي، جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية الجامعة الهاشمية، دار وائل للنشر، ط2، 2014، ص 107.

ويذكر أن الصين 2500 ق. م عرفت استعمال النقود المعدنية ثم الائتمانية على شكل قطعة قماش عليها ختم رسمي وأنشأت في الصين بنوك عديدة بحوالي 600 ق.م ساهمت في تحويل الأموال بين المقاطعات لقاء عمولة 3%، وأدخلت نظام الحوالات المصرفية والخصم وإصدار شهادة الإيداع، مما ساهم في الحفاظ على الأموال من السرقة والضياع عند نقل الأموال من مقاطعة إلى أخرى، حيث يستطيع المالك حمل الشهادة لإثبات حوزته كمية من الذهب والفضة مودعة لدى أحد البنوك. ويقوم بالتوقيع على هذه الشهادة لتمويل الصفقة التجارية وكان اكتشاف الورق عند الصين له الأثر الأكبر في إصدار النقود الورقية وشهادات الإيداع والأوراق التجارية.

وعند اليونان كانت المعابد تستعمل كمصارف نتيجة للثقة بها حيث يودع فيها موارد الأملاك المقدسة وإيرادات القرابين والهبات وهذه الودائع سواء كانت للدولة أو للأفراد ليس عليها فائدة، ولكن الكهنة وظفوا هذه الأموال مقابل فائدة واستغلت هذه الأموال من قبلهم، مما دفع الدولة التدخل وأصدرت قوانين لتنظيم العمليات المالية والإشراف على إدارة المعابد، وقامت الحكومة في القرن الرابع قبل الميلاد بإنشاء مصارف عامة بهدف حماية المقترضين من استغلال المعابد.

كما ساهمت فئة التجار بالصيرفة عندما تم قبول الودائع من العملاء مقابل فائدة، ثم اقراض هذه الأموال مقابل فائدة، على أن يؤخذ من المقترض ضمانات على شكل سلع كالنحاس والسفن وقدم الصيارفة خدمات إلى العملاء تضمنت حفظ التحف والمجوهرات في خزانات حديدية، وعمل كفالات وعقود وتقديم الاستشارات المالية واخترع صيارفة اليونان الشيك كوسيلة للدفع لحماية الأموال من مخاطر السرقة والضياع.

أما الرومان فقد أخذوا تجربة المصارف من اليونان، كالعمليات الصيرفية المتعلقة بمبادلة النقود وقبول الودائع بأنواعها وتقديم القروض بفائدة وقيامهم بالوكيل المالي نيابة عن العميل وتحويل الأموال بين المقاطعات، كما تبنى الرومان فكرة البنوك العامة اليونانية، التي كانت تقوم بتحصيل الضرائب من الولايات وإيداعها في الخزينة الملكية وتوسع استعمال النقود المعدنية على شكل مسكوكات[1]

وفي العصور الوسطى (400 .1400) بعد الميلاد لعب كهنة المعابد واليهود دورا كبيرا في تمويل التجارة والزراعة وقبول الودائع ومبادلة العملات، ومما سهل عمليات الإقراض هو عدم تحريم سعر الفائدة في أحكامهم الدينية، وساهمت الحروب الصليبية في تدفق المعادن النفيسة من آسيا وإفريقيا إلى اوروبا مما كان له الأثر في انتعاش الصيرفة، وساهمت المعابد مساهمة كبيرة في تمويل هذه الحروب كذلك ساهم تقدم التجارة في ايطاليا وفرنسا وانكلترا في توسيع العمليات المصرفية، وكانت مركز الصرافة موجودة في الأسواق التجارية، حيث يتم تبادل العملات، وازدهر العمل المصرفي في ايطاليا وأوروبا. ورافق نمو

[1] هيل عجمي، جميل الجنابي، المرجع السابق، ص108.

التجارة في القرن الخامس عشر ظهور طبقة التجار ورجال الأعمال الذي اعتمد نشاطهم على عمليات القروض، وهكذا نشأت عدد من المصارف كبنك برشلونة عام 1401 وبنك فينيسيا عام 1587 وبنك امستردام عام 1609 وبنك انكلترا 1694 وبنك اسكتلندا عام 1695[1] .

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية:

أطلقت كلمة بنوك تجارية في بداية الأمر على البنوك التي تقوم بتمويل العمليات التجارية التي تستلزم تمويلا قصير الأجل يقل عن السنة الواحدة. إلا أن التطور الاقتصادي وتوسع العمليات المصرفية جعل البنوك التجارية تهتم بتقديم تمويلا لكافة الأنشطة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو لهيئات خاصة أو حكومية، وكلمة بنك هي كلمة إنجليزية (BANK) وليست عربية وهي مشتقة من الكلمة الإيطالية Bancoوالتي تشير إلى منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن شمال إيطاليا في آواخر القرون الوسطى لشراء وبيع العملات واستبدالها.[2]

ويعرف البنك بأنه مؤسسة نقدية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء وبهذا المعنى فإن المصرف يتولى مهمة تعبئة المدخرات من الأفراد والوحدات الاقتصادية المختلفة التي تمثل جهات الفائض وتقديم القروض للوحدات الاقتصادية من أفراد وشركات وحكومة التي تمثل وحدات العجز وبنفس الوقت تقدم البنوك التجارية خدمات حديثة ومتنوعة لعملائها تتمثل في تحويل العملات و تقديم استشارات للعملاء ودفع أجور الماء والكهرباء و إدارة المحفظة المالية نيابة عن العملاء ومنح البطاقة الائتمانية و تأجير الخزانات الحديدية وخصم الأوراق التجارية كالسندات والكمبيالات وتحصيل مستحقات العميل ودفع الديون المترتبة عليه [3]

البنوك التجارية تلك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عن الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر الاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

ويعرف آخرون البنوك التجارية بأنها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز. بينما يعرف بعض الفقهاء البنوك التجارية بأنها تلك المؤسسات التي تقوم باستئجار وتأجير النقود، أو هي التي تعمل في تجارة النقود هذا التعريف يشير إلى المخالفة الشرعية الصريحة من قبل البنوك التجارية حيث يحرم الإسلام تأجير واستئجار النقود لأنه يعتبر من قبل ربا النسيئة.

---

[1] هيل عجمي، جميل الجنابي، المرجع السابق، ص109.

[2] الدسوقي حامد أبوزيد، إدارة البنوك (1)، القاهرة، جامعة القاهرة، 1994، ص 18.

[3] حسين التميمي وعبد الله السنفي، اساسيات إدارة المصارف، اليمن، دار الحكمة اليمانية، ط1،1995، ص35.

ومن خلال هذه التعاريف السابقة يمكن تعريف البنوك التجارية بانها مؤسسة مالية تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية للأفراد والشركات بما في ذلك: قبول الودائع، منح القروض، خدمات الدفع، الخدمات المصرفية الاستثمارية.

المطلب الثاني: وظـائف البنوك التجـارية وأنواعها

يمكـن تلخيـص وظائـف البنـوك التجارية بما يلـي:

أولا: وظـائف البنوك التجـارية

1 . **الوظائف التقليديــة:** وتتلخص هذه الوظائف بما يلي:

قبول الودائع من الجمهـور: سبق القول إن قبول الودائع هو الوظيفة الأساسية للبنك. ولكي تزداد أعمال أي بنك فلا بد له من اجتذاب أكبر قدر ممكن من الودائع. ولكن الحصول على الودائع ليست غاية للبنك في حد ذاتها، اذ ان الغاية المتوخاة هي تسليف هذه الودائع لعملاء البنك المضمونين. ويدفع البنك لأصحاب الودائع الاستثمارية فائدة (ربا) عن أموالهم المتحفظ بها لدى البنك ويتقاضى في نفس الوقت فائدة اعلى عن القروض التي يقدمها للمستثمرين، وبذلك يتحقق له قدر من الأرباح، فعمل البنك الأساسي هو تجارة النقود فيحقق ارباحه من خلال الفرق بين الفوائد التي يستوفيها من المقترضين والفوائد التي يدفعها للمودعين. وتعمل البنوك على اجتذاب الودائع من خلال الأساليب التالية:

- تقديم عائد منافس حيث يشعر المودع أن أمواله لدى هذا البنك تدر عائدا أفضل.
- التميز في تقديم خدمة الإيداع والسحب من الحسابات والتميز عن غيره من البنوك في سرعة ودقة عملياته وبحيث يشعر العميل بالاهتمـام الشخصي وانه محل عناية البنك واهتمـامه.
- زيادة القوة المالية والإدارية للبنك من خلال:

-تدعيم رأس مال البنك ومواده الذاتية بالشكل الذي يشعر عملائه بالأمان والثقة بالقدرة على استعادة أموالهم المودعة وفوائدها.

-زيادة كفاءة الإدارية في البنك من خلال توظيف الخبرات العلمية والعمليـة.

-الممارسات السليمة في توظيف الودائع.

-عرض وإعلان أرقام الأرباح التي تكون خير إعلان عن هذه الجهود والممارسات.

-تطبيق سياسات تسويقية ناجحة تجتذب للبنك عملاء جدد أو تزيد حصة المعاملات البنكية التي يؤديها البنك لعملائه

القدامى، ومن خلال ذلك تزيد حصيلة الودائع لدى البنك.

-تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة ومتنوعة تتمشى مع التطورات التقنية الحديثة والتطورات في اداء الخدمة المصرفية.

-منح الائتمان (تقديم القروض):

تقديم القروض: يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة الى نوعين:

- قروض بضمانات مختلفة: اي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها .
- قروض بدون ضمانات :حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.[1]

-خلق النقود :تعتبر وظيفة خلق النقود من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي، فالبنك التجاري بإمكانه منح قروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه، مما يتسبب في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة، وتحدث عملية خلق نقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي، ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تميزا لها عن الودائع الأصلية التي تتمثل في قيام أحد العملاء بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز المصرفي[2].

2.الوظائف الحديثة: وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

- **تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:** أصبحت معظم المصارف تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشائهم للمشروعات، وبذلك فإنه يتم على ضوء الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل، باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة المصرف ومصلحة المشروع الذي ستموله هي مصلحة مشتركة، على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للمصرف الذي يموله لأنه سوف يضمن تسديد الالتزامات المترتبة عليه، وفق التوقعات المتفق عليها، إذن فمسألة تحديد الحجم الأمثل للأموال اللازمة للمشروع مسألة هامة لتحديد كمية الأموال التي تحقق نجاح المشروع

[1]العالي ايمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة ماجيستير بنوك وتأمينات، العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة،2007،ص 7.

[2]مصطفى رشدي شيخه: اقتصاديات السوق والمصارف والمال، ط ،5دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 192.

بحيث لا يترتب عليها نقص في سيولة المشروع، وبالتالي تؤثر سلبا على تطوره وعلى قدرته على الوفاء بالتزاماته، كما إنه سوف لا يترتب عليها الزيادة في حجم هذه السيولة عن الحجم الأمثل بحيث تشكل أعباء إضافية على المشروع

ويدخل ضمن هذا الإطار دراسة الدورة النقدية وعلاقتها بالمركز المالي للمشروع وقد يبدو أن تقديم هذه الاستشارات ليس له علاقة مباشرة بطبيعة نشاط المصرف، ولكن التجارب العملية التي مرت بها المصارف أخذت تحتم على إدارتها التفهم والإلمام الكامل بها فالمسؤول في المصرف كثيرا ما يجد نفسه في مركز المستشار المالي للمشروع الذي يتوقع من أن يدعمه في جميع الظروف التي يمر بها وأن يكون مستعدا لإبداء الرأي السليم لأصحاب المشروعات، وكثيرا ما نرى أن التنافس بين المصارف يعتمد أساسا على كفاءة الإدارة فيها واستعدادها لتقديم خدمات جيدة ومبتكرة للمتعاملين مع مصارفهم، وذلك حسب ثقة المشروعات[1].

-ادخار المناسبات:

تشجع المصارف المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواجهة نفقات موسم الاصطياف أو الزواج أو تدريس الأبناء في الجامعة ... الخ، حيث تعطيهم فوائد مجزأة على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم، كأن تمنحهم الحق في الاقتراض بشروط سهلة مبالغ توازي ضعف مبلغ المدخرات مثلا عند حلول المناسبة المدخر من اجلها.

– البطاقة الائتمانية أو بطاقة الاعتماد:

تتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه وبموجبها يستطيع أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى المصرف خلال 25 يوما من تاريخ استلامه قائمة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم، حيث يرسل المصرف هذه القائمة في نهاية كل شهر، ولا يدفع المتعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد، إلا أنه سوف يدفع فوائد مقدارها(1.5%) في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد

وتشترط معظم المصارف حد أدنى للسداد كأن يكون (5%) من الرصيد القائم، كما أن المصرف يتقاضى عمولة بيع من المحلات التجارية ومحلات الخدمات وتتراوح هذه العمولة بين (3% و 5%) من قيمة المبيعات التي تتم بواسطة هذه

[1] فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك، ط 3، دار وائل للنشر،2006،ص 36 -38.

البطاقة. انطلاقا مما سبق فإن المصرف يسعى جاهدا إلى رفع رقم أعماله وإلى ضغط وترشيد مصروفاته وأعبائه، ومحاولته إلى رفع رقم أعماله أدت به إلى ابتداع خدمات جديدة يؤديها للمتعاملين ومن أبرزها:

- التحصيل والدفع نيابة عن الغير.
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه.
- إصدار خطابات الضمان.
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.
- تحويل العمل للخارج.
- تحويل نفقات السفر والسياحة: شيكات المسافرين، والاعتمادات الشخصية.
- إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معه.
- تمويل الإسكان الشخصي[1].

ثانيا: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

1- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

- البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

-البنوك التجارية المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم تنفيذها.

2- من حيث حجم النشاط:

- بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

[1] زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006،ص 16-18.

–بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية ما والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خد تا لبنك من خلال المستهلك النهائي.

3– من حيث عدد الأفرع

–البنوك ذات الفروع:وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكل ثانوي، لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة، ولا سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير مواردها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها أو يتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.وتميل هذه البنوك إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل)سنة فأقل(وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض، وإن كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.

–بنوك السلاسل: وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

–بنوك المجموعات: وهي تأخذ شكل شركة قابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ السياسات بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك طابع احتكاري، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوربا الغربية والولايات المتحدة لأمريكية.

–البنوك الفردية: تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال، ولذلك فهي سوق تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر لفروع

–البنوك المحلية: وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية، وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة

بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها[1].

المطلب الثالث: مصادر تمويل البنوك التجارية

تنقسم مصادر التمويل للبنك التجاري الى مصدرين أساسيين هما:

أولا– المصادر الداخلية:

1– **رأس المال المدفوع:** وتتمثل في الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه أو أي إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع أموال التي يحصل عليه المصرف من جميع المصادر ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق ثقة في نفوس المتعاملين مع الصرف ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله

تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزاء من حقوق المساهمين ويري البعض فيها وسيلة الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا وتنقسم إلى:

– **الاحتياطات:** تقتطع الاحتياطات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت تكوين الاحتياطي وتفاديا لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات لأنواع مختلفة من الاحتياطات فهناك الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني ،الاحتياطي الطوارئ وغيرها من الأسماء المختلفة التي نطلق على جزء من الأرباح يراد حجزه واعادة استثماره في المشروع وبصفة عامة يكون المصرف أي احتياطي فيه عن طريق اقتطاع مبلغ من أرباحه السنوية وهو لذلك ملك للمساهمين والاحتياطات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادرا لتمويل الداخلية وانما من طبيعة راس المال نفسيا بمعنى انه كلما ازدت الاحتياطات زاد ضمان المودعين في المصارف لأسباب التي تم إيرادها بحث رأس المال كما انه يجب عدم المغالاة في تكوينه والا أصبح العائد على المجموع الأموال الممثلة لحقوق المساهمين غير مجزأ لهم لاستثمار أموالهم[2].

–**الاحتياطي القانوني:** وهو احتياطي يطلبه القانون وينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال.

–**الاحتياطي الخاص:** وهو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه من غير ان يفرضه عليه القانون.

فعندما يستقر المصرف في أعماله ويبدأ في الحصول على الأرباح فان القانون ينص على المصرف أن يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها في كل سنة حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطي معادلة للقيمة الاسمية لأسهم المصرف العادية المتداولة ويسمى هذا الاحتياطي القانوني أو الاحتياطي الإجباري.

[1] محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، الطبعة الاولى،2007، الإسكندرية، ص:28-31.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص347.

–المخصصات: تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول وتحمل الارباح عادة بقيمة هذه المخصصات

–الارباح غير الموزعة: آن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح الا ان المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل ارباح اسهم وقد توزع الادارة جزءا منها تستبقي جزءا منها على شكل ارباح غير موزعة مدورة الا انها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها المصرف متى شاء

–سندات الدين الطويل الاجل: هي من المصادر الخارجية ويصدرها المصرف ويبيعها للجمهور و للمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن امواله الخاصة شريطة ان يكون لشراء الودائع حق الاولوية على سداده هذه السندات عند تصفية اعمال المصرف.

2 –المصادر الخارجية:

الودائع: وتمثل مبالغ نقدية مفيدة في دفاتر البنوك التجارية مستحقة للمودعين بالعملات المحلية او بالعملات الاجنبية ،وتتخذ هذه الودائع اكثر من شكل طبقا للاتفاق المنظم لعلاقة بين صاحب الوديعة والبنك ،وتنقسم الى:

– الودائع تحت الطلب: وتمثل الاموال التي يودعها الافراد والهيئات بالمصارف التجارية ،بحيث يمكن سحبها في وقت بموجب اوامر يصدرها المودع الى المصرف ليتم الدفع بموجبها له او لشخص اخر يعينه المودع في الامر الصادر منها للمصرف.

– الودائع لأجل: وتودع لدى البنك التجاري على ان يسحب منها الا بعد انقضاء هذا الشكل من الودائع الجارية.

– الودائع بأخطار: ويقصد بها الاموال التي يودعها الافراد والهيئات للمصارف على ان لا يتم السحب منها الا بعد اخطار المصرف بفترة تحدد عن الايداع وبالمقابل يدفع المصرف فائدة من هذه الودائع قد تكون معدلاتيا اقل او مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل، وتلجأ الهيئات والافراد الى هذا النوع من الايداع عندما يتجمع لديها رصيد نقدي في فترات دورية ولمدة قصيرة انتظارا لفرص الاستثمار.

– ودائع التوفير: فهي تمثل مدخرات يودعها اصحابها لحين حاجتهم اليها بدلا تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، و تفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية، باعتبارها سيولة حيث يمكن سحب منها في اي وقت.

بالإضافة الى المصدر السابق الذكر للمورد فقد تحصل البنوك التجارية على وسائل التمويل نتيجة اعادة حسم السندات التجارية التي قامت البنوك التجارية بحسمها سابقا لدى البنك المركزي.

3 – انواع اخرى من المصادر:

–الاقتراض من المصادر الى البنك المركزي: غالبا ما تلجأ المصارف الى الاقتراض بعضها من بعض او من البنك

المركزي عند حاجتها لتمويل عملياتها المصرفية التي تقتصر مواردها الذاتية عن تمويل مثل هذه العمليات وهذا الاقتراض يمثل التزاما على المصارف تجاه بقية المصارف الذي اقترض منها سواء كان محليا او اجنبية في الداخل او الخارج.

– **اتفاقيات اعادة الشراء** : يتم عادة بين البنك التجاري والبنوك التجارية الاخرى او التجار الاوراق المالية ، وهي تعني بيع الاصل المالي باتفاق اعادة شراءه في تاريخ لاحق محدد بسعر يتفق عليها مقدما وقد يكون الاتفاق لمدة يوم او عدة شهور اي ان معظمها اتفاقيات قصيرة الاجل ،ودرجة المخاطرة في هذه الاتفاقيات تعتبر محدودة لأنها عادة مغطاة بأوراق مالية حكومية

– **الاقتراض من سوق الدولار الاوروبي**: يمكن للبنك التجاري ان يحصل على متطلباته من الاموال من البنوك التجارية التي تتعامل بالدولار والتي في الدول الأوروبية وتقبل هذه البنوك الودائع بالدولار الامريكي

– **الاقتراض من سوق المال**: ويعتبر الاقراض من سوق المال من انواع الاقتراض الطويل الاجل التي تتمثل اما الاقراض المباشر بين بنك واي مؤسسة مالية اخرى او من خلال اصدار البنك سندات طويلة الاجل وفي تلك الحالتين يدفع فائدة الى هذه الاموال حسب اجال استحقاقها وميزت هذا النوع من الاقتراض ايضا انه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني مثل الودائع[1].

المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول القروض الاستثمارية

يقتضي الاستثمار طلب أصحاب المشاريع الاستثمارية، قروض قصد إطلاق نشاطهم، وتحقيق أرباح قد تعود بالفائدة على أصحابها (طالبي القرض) وكذا على الدولة المانحة لهذه القروض، لذلك سنحاول تناول بعض المفاهيم الأساسية حوله قروض الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم القروض الاستثمارية

يوجد العديد من المفاهيم للقروض نذكر منها:

القروض هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاه يتم تزويد الافراد والمؤسساتً في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل للبنك استرداد أموالهً ف حالة تماطل العميلً في سداد ما عليه من دين. [2]

[1] محمد مصطفى السنوي، ادارة البنوك التجارية ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2013،ص ص205 .208 .

[2] .الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،2007، ص:45..

القروض البنكية الاستثمارية هي قروض توجه لتمويل المشاريع عقب تأسيس المؤسسة أو بقصد إعادة تجديد وتوسيع الأصول الثابتة من وسائل إنتاج ومعدات أو عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والادارية.[1]

وتتميز هذه القروض بطول مدتها ومبالغها الضخمة وأسعار فائدتها المرتفعة، أما عمليتي السحب والسداد عادة ما تكون على شكل دفعات (أقساط). فالقروض البنكية الاستثمارية هي قروض تمنحها البنوك لتمويل استثمارات المؤسسات باختلاف أحجامها، الصغيرة والمتوسطة والكبير، لمدة متوسطة أو طويلة الأجل.

"تعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست قصيرة يمكن أن تمتد من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار، فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على الآلات والمعدات فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل، أما إذا تعلق بتمويل العقارات تكون بصدد تمويل طويل الأجل. [2]

وتعرف قروض الاستثمار، أيضا على أنها مجموعة الأموال التي تمنحها البنوك في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية، بغية استثمارها في الأصول الرأسمالية، والتي تؤدي في مجموعها، إلى زيادة أموال المستثمر ، و تهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح .[3]

ومما سبق يمكن تعريف القروض الاستثمارية: انها قروض طويلة الاجل تستخدم في شراء المواد الأولية والأجهزة وبراءات الاختراع واقامة المنشئات وتقدر اقساطها على أساس معدل الامتلاكات وغالبا ما تكون هذه القروض لمدة لا تقل عن السنتين وتمتد حتى سبع سنوات وأكثر، ومن أهم صور هذا الإئتمان هو الإئتمان هو الإئتمان الإيجاري.

المطلب الثاني: أنواع القروض الاستثمارية وأهميتها

اولا– أنواع القروض الاستثمارية

تنقسم القروض الاستثمارية لنوعين: القروض الكلاسيكية والقروض الايجارية، حيث تعتبر هده الاخيرة فكرة حديثة.

1– القروض الكلاسيكية: وتنقسم بدورها الى القروض متوسطة الأجل، والقروض طويلة الأجل

– القروض المتوسطة الأجل: تتراوح مدة هذه القروض من سنتين (2) إلى سبعة (7) سنوات، تستعمل لتمويل الاستثمار و تغطية التكاليف، العادية والدائمة للإنتاج، ونظرا لطول مدتها فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد أمواله لهذه الفترة، ومخاطر أخرى مثل احتمالات عدم السداد، وهناك نوعين من القروض المتوسطة الأجل: [4]

[1].عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية الابراهيمية، الطبعة الثانية،2008، ص:103.

[2] منهل مطر ديب سوتر، رضوان وليد عمار، النقود والبنوك، مؤسسة الالاء للطباعة والنشر ،1996، ص: 73.

[3] ريغي مهدي، مبن دحمان عبد الرحيم، مدكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم الإنسانية بودواو ،ص: 09.

[4] ريغي مهدي ،مبن دحمان عبد الرحيم ، المرجع نفسه، ص: 13.

- **القروض القابلة للتعبئة** :تتيح للبنك المقترض أن يقوم بإعادة خصمها، لدى مؤسسة مالية أخرى، أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول، على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال.
- **القروض غير القابلة للتعبئة** :هي القروض التي لا يوفر البنك إمكانية إعادة خصمها، لدى المؤسسات المالية الأخرى، أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فإنه يكون مجبر اعلى انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر

– **القروض الطويلة الأجل**: هي قروض تفوق مدتها في الغالب، من سبع سنوات لتصل حتى عشرين (20) سنة، لذلك تمنح في الغالب، من طرف مؤسسات مختصة، والتي تمتد على فترة زمنية طويلة، و هذه القروض موجهة أساسا لتمويل ا الاستثمارات، مثل الحصول على عقارات (أراضي و مباني)

ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة) تقوم بها مؤسسات مختصة، لاعتمادها بتعبئة الأموال اللازمة، على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها

.ورغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكية، من بين الطرق المستعملة بشكل شائع في تمويل استثمارات المؤسسات، ولكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل التمويل، بشكل يسمح له بتجاوز عوائق ومصاعب هذه

الأنواع من القروض، حيث تلجأ البنوك إلى طلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية [1]

2– القرض الإيجاري :يعتبر القرض الإيجاري فكرة حديثة التجديد، في طرق التمويل، حيث اختلف الفقهاء في إعطاء مفهوم جامع، فمنهم من أخذ بالطابع القانوني، ومنهم من أخذ بالطابع الاقتصادي هو عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك أو المشروعات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا معتمدة بهذه، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة [2]

من خلال التعريف تبين لنا ان القرض الإيجاري يتميز بمجموعة من خصائص نوجزها فيما يلي:

إن المؤسسة المستفيدة من هذا التمويل، والتي تسمى المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار

[1] ركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، عادل رضوان، القروض البنكية الاستثمارية، دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، العدد السادس، جوان 2018، ص 428. .

[2] الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية، أحكام تتعلق بالاعتماد الإيجاري في الجزائر، المادة الأولى، 0227، العدد02 ،ص،95. .

- مرة واحدة، وإنما تقوم بدفع على أقساط تسمى ثمن الإيجار، وتتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن الأصل، تضاف إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة، ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله.
- إما أن تشتري هذا الأصل نهائيا بالقيمة المتبقية، المنصوص عليها في العقد وبالتالي تنتقل الملكية القانونية للأصل إلى المؤسسة المستأجرة،
- إما أن تمتنع عن تجديد العقد، أو شراء الأصل، وتقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة وبالتالي تنهي العالقة القائمة بينهما ضافة إلى حق الاستعمال.

ثانيا: أهمية القروض الاستثمارية:

تلعب القروض الاستثمارية دورا حاسما في الازدهار، من خلال علاقته بالمؤسسات الاقتصادية، و له فعالية كبيرة، من حيث تسهيله للمعاملات التي أصبحت تقدم على أساس عقود الثقة، والوعد بالوفاء فهي تعمل على:

1. تحقيق الربح والحصول على فوائد تخدم المصلحة العامة والشخصية مما يزيد من نجاح المؤسسة، وذلك بتوسيعها وتزويدها بمعدات وآلات إنتاج متطورة، وهذا يعود بالنفع للجميع.
2. تساهم في تنمية السوق النقدية، عن طريق زيادة العرض، من الأوراق التجارية والمالية، وتشجيع الأفراد على التعامل مع هذه الأسواق .
3. توفير السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض، في تمويل الصناعة والزراعة والنشاطات الحرفية، وهو وسيلة للزيادة في إنتاجية رأس المال من خلال توسيع استخداماته.
4. تسمح القروض ا الاستثمارية، بالاستخدام الأفضل لرؤوس الأموال، من خلال القضاء على التضخم، وامتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك .
5. منع الاكتناز أي تجميد الأموال، دون استعمالها في النشاطات الاستثمارية، فعن طريق القروض تتحول المبالغ المكتنزة إلى ادخارات، تساهم في عرض رأس المال وبالتالي فتح أبواب الاقتراض، وإفادة كل المجموعات الاقتصادية والاجتماعية.
6. تساهم في القضاء على البطالة، لأنها تتيح فرص العمل، وتلعب دورا هاما في مداخيل الأفراد، مما ينتج عنه زيادة في الاستهلاك، وبالتالي زيادة في الإنتاج [1]

[1]سعد الدين غزال ، نظام القرض في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، سنة 2015 ، ص

المطلب الثالث: معايير وإجراءات منح القروض الاستثمارية

تعتمد البنوك التجارية عدة معايير واجراءات في منح القروض الاستثمارية وهي كالاتي:

أولا: معايير منح قروض الاستثمار.

1- شروط تتعلق بالتحقيق حول وضعية طالب القرض

تتعلق شروط التحقيق حول وضعية طالب القرض، بإقامة دراسات حول التحليل الإستراتيجي والمالي لطالب القرض:

- إقامة دراسات تتعلق بالتحليل الإستراتيجي لطالب القرض

يهتم هذا التحليل بالوضع الحالي للمؤسسة الطالبة للقرض، ضمن الأوضاع المحيطة بها والتطورات الجديدة والمتغيرات، التي من المحتمل أنها لم تأخذ في الحسبان عند منح القروض، لذلك فإن الغاية من التحليل الإستراتيجي للمؤسسة هو معرفة الفرص المتاحة وحصر عناصر التهديد الممكنة، من خلال دراسة العناصر التالية:

- **تحليل محيط المؤسسة**

يمكن تعريف المحيط على أنه مجموعة، من القوى والمتغيرات التي تتأثر بمؤسسة ما، لا يمكنها السيطرة عليها، ولكنها تستطيع بذلك أن تستفيد منهم، لذلك يمكن القول إن البيئة المحيطة بالمؤسسة، تتكون من مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على أداء المؤسسة، وتشمل هذه المتغيرات، في القوى والعوامل التي قد تكون مفيدة أو ضارة للمؤسسة، حيث نلاحظ مما سبق أن محيط المؤسسة يشمل مجموعة من المتغيرات، من مختلف الأنواع الاقتصادية والديموغرافية والتكنولوجية وهو ما يجعل البنك يركز على أهم هذه العناصر التالية:[1]

تحليل المحيط الاقتصادي العام: يدرس أهم المؤشرات الاقتصادية، ومدى تأثيرها على الآفاق المستقبلية وتتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

مؤشر الدخل الوطني والنمو الاقتصادي :يقوم بكل التنبؤات المستقبلية المتعلقة بمستوى الدخل الوطني، والنمو الاقتصادي، وهو أول المؤشرات التي يقوم البنك بدراسته، عند قيامه بالتحليل الإستراتيجي للمؤسسة فإذا كانت المعطيات الإحصائية، تبين أن الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في ت ا زيد إي جابي، هذا يعني أن آفاق القرض المستقبلية تكون مشجعة للمؤسسة المقترضة على الانضمام لدائرة الاقتصاد الوطني.

مؤشر التضخم: إن تزايد معدل التضخم، هو أحد المؤشرات التي تجعل الاقتصاد ال وطني يتميز بعدم الثقة في المستقبل، وهشاشة الوضع المالي، وهو ما جعل البنك يعطيه أهمية خاصة، إذ أن وجود التضخم قد يجعل المؤسسة تتحمل

[1] (موسوس مغنية، بلغو سامية) ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (مداخلة في ملتقى دولي بعنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، المنعقد يومي 17و 18 أفريل 2006 ، ص 1091.

تكاليف زائدة وبالتالي ارتفاع في أسعار التكلفة النهائي لمنتجاتها وخدماتها.

مؤشر آفاق السوق والطلب: يدرس البنك أهم المؤشرات من خلال تطـــور الاستهلاك بصفة عامة، وتطور الطلب على السلع التي تنتجها المؤسسة المقترضة بصفة خاصة، وتسمح دراسة تطور الاستهلاك العام باستخلاص المعلومات حول: اتجاهات الإنفاق الكلي من طرف المستهلكين ومعرفة طبيعة الظروف التي تتحكم في قرارات المستهلكين.[1]

– دراسة المعطيات الديموغرافية

عندما تقدم مؤسسة وثيقة قرض إلى أحد البنوك، ويدرس المستند وفقا لذلك في الإستراتيجية، يأخذ البنك بعين الاعتبار البيانات الديموغرافية بسبب ذلك، لأن هذه الأخيرة تعبر عن طبيعتها بعد تأهيل المستهلكين المحتملين، وبالتالي احتمالية تحديد حجم الطلب الكلي في المستقبل ، على السلع المؤسسية، والتي يمكن أن تحدث تأثيرات طويلة المدى على الأعمال من حيث الإنتاج والتسويق، أو بالأحرى الوكالة هي عملية إجراء أبحاث السوق من خلال ، طريقة تحديد حجم العينة ، التي سيتم تضمينها في قائمة المستهلكين المحتملين، ويجب على الوكالة إجراء هذه العملية، وجمع البيانات التي تعتبر جزءا و عنصرا مهما في عملية التخطيط المسبق للمؤسسة، ويجب أن يتم بعدة طرق موضوعية و منهجية مع مراعاة أنماط الطلب الموسمية أو المتقلبة.[2]

– دراسة المحيط التكنولوجي: إن نوعية التكنولوجيا المستعملة من طرف المؤسسة، تمثل جميع المتغيرات الفنية والأحداث التي تجري خارج المنطقة، وهو مجال للإبداع والتطوير، لنقل المعرفة والحفاظ عليها، واستخدامها في التطبيقات لتحقيق أهداف محددة، يتم إنتاج هذه القوانين والتطبيقات، من خلال الجهد والبحث العلمي والتطور داخل المؤسسة أو خارجها، ويسمح بإحداث تقدم في التطور التكنولوجي، مما يؤدي بدوره إلى التحكم الجيد في الموارد الطبيعية والبشرية، وينظر البنك في هذا المجال إلى المؤسسة الطالبة للقرض من ثلاث جوانب على الأقل هي: [3]

- مدى قدرة المؤسسة على التحكم في التكنولوجيا.
- معرفة التطورات التكنولوجية التي يمكن أن تأثر على نشاط المؤسسة.

– معرفة ماذا يجب أن تفعل المؤسسة فيما ي تعلق بالعامل التكنولوجي حتى تكون قادرة على المنافسة في المستقبل.

2– التحليل الداخلي للمؤسسة

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004، ص 135.

[2] لوكادير مالحة، المرجع السابق ،ص 116.

[3] موسوس مغنية، بلغو سامية، المرجع السابق، ص 1092.

إن الإستراتيجية التي تقوم عليها المؤسسة على المستوى الداخلي، وذلك بتحديد نقاط ضعفها التي يجب معالجتها، والتقليل منها وتحديد نقاط قوتها وضعفها، يكون من خلال قيام البنك بتحليل كل وظائف المؤسسة، من أجل الوصول إلى تقييم حقيقي والتي سنتطرق لها ضمن النقاط التالية:

- **تحليل الوظيفة الإدارية** :تسعى الإدارة إلى تهيئة كل مجهودات المؤسسة، على جميع المستويات من أجل تحقيق نجاحها، من خلال الاهتمام وللسير الحسن وتفعيل كل قوى المؤسسة.

إن البنك يولي أهمية بالغة من خلال دراسة شخصية صاحب الشركة، من عدة جوانب، مثل اختبار قدارته الإدارية والمهنية والمالية وكذلك دراسة الطبيعة القانونية للمؤسسة وقانونيها الأساسي.

المدير هو بمثابة العقل المدبر للمؤسسة، وهو المرآة العاكسة من خلال وظيفته الإدارية، إما بالتقليد أو عبر سياسة الابتكار، حيث من أولوياته تشجيع م وظفيه بإدارة الإثابة قبل العقاب، من خلال ترك مجال للإبداع التي تضمن نجاح المؤسسة ويكون جوهرها القوة الازدهار في توجيه الموارد البشرية.[1]

- **تحليل وظيفة الإنتاج** :من خلال وسائل الإنتاج قمنا بتحديد مدى فعالية استخدامه في النقاط الآتية: [2]

- تسيير إدارة الإنتاج، والتحكم في المؤسسة، من خلال الاستغلال العقلاني للاستثمارات، وكذا درجة تحكم المؤسسة في التطور التكنولوجي على مستوى أداة الإنتاج وأنظمته.
- حصول المؤسسة على خب ا رت، وقد ا رت إنتاجية جديدة، تمكنها من الإنتاج ورفع مردوديتها من حيث السعر والنوعية والديمومة.

- **تحليل الوظيفة التجارية** :

يتم ذلك من خلال الفهم العميق والشامل لعملائها، واحتياجاتهم من خلال هذا التحليل إلى معرفة مدى كفاءة السياسة التجارية في تحقيق أهداف المؤسسة، لأن العملاء (الزبائن) هم من يقدمون للمؤسسة مبرر الوجود، بحيث إذا قرروا التوقف عن شراء منتوجاتها، ليشتروا منتوجات منافسة، يعني ذلك عدم تحكم المؤسسة في وظيفتها التجارية.

يقوم هذا التحليل من خلال معرفة التحكم في القنوات، ومدى قدرة المؤسسة في توزيع وتسويق منتوجاتها، ويرتبط هذا بالتحليل الديموغرافي، إذ أنه طالما تم تحديد المستهلكين من كل شركة، بالإضافة إلى سلوكهم، فإنه يمكن الوصول إليهم من خلال تطبيق إستراتيجية التسويق أو الوظيفة التجارية. [3]

[1] لوكادير مالحة، المرجع السابق، ص 117.

[2] الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص 140.

[3] لوكادير مالحة، المرجع نفسه، ص 119.

– إقامة دراسات حول التحليل المالي لطلب القرض.

- **التمويل الذاتي**:يستعمل البنك التمويل لتحديد المركز المالي للمؤسسة، أو لمركز الائتماني من حيث الوفاء بالتزاماتها، وتحديد إنفاقها الاستثماري.يتميز التمويل الذاتي بالارتباط المباشر بين مرحلة التجميع، ومرحلة الاستخدام وقدرتها في تمويل الاستثمارات، بما يتضمنه ذلك من وحدة مصادر الادخار ومصادر الاستخدام، ويندمج هذا في ميزانيتها، أي يصبح من أصولها، مما يسمح لها بتمويل خططها الاستثمارية بكل حرية، دون التقيد بشروط الائتمان أو بأسعار الفائدة، ويستخدم التمويل الذاتي في الموارد المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة، وفي المنظور الواسع للتمويل الذاتي، فإنه يمنح لمؤسسة القرض، باعتباره المعبر الصريح والواضح لقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها، في المواعيد المستحقة الدفع، إما على المدى القريب أو البعيد.
- **نسبة المديونية**. في التمويل الطويل الأجل، يقوم البنك بمعرفة مدى قدرة الأموال الخاصة للمؤسسة على تغطية الديون المتوسطة او الطويلة الأجل، ويتم قياس هذا المؤشر بواسطة نسبة الأموال الخاصة، بما فيها القروض محل الدراسة، وهو ما يعطي البنك فكرة عن مساهمة أصحاب المؤسسة في تمويل نشاطهم ، وعن مدى اهتمامهم بنجاح المؤسسة.

2–3 مؤشر القدرة على التسديد.

يقاس هذا المؤشر بواسطة نسبة قدرة التمويل الذاتي إلى المديونية الإجمالية، ويحدد هذا المؤشر نسبة مئوية معينة من أرباح المؤسسة، كما يتضح مما سبق أن القروض التي تصدرها البنوك محاطة بضوابط، ففي حالة قروض الاستغلال يقوم البنك بدراسة الميزانية للمؤسسة، ودراسة مؤشرات التوازن المالي لها، وتحديد قدرتها على تحقيق نتائج إيجابية، أما في حالة قروض الاستثمار، يقوم البنك ب تصور آفاق تطور المؤسسة، من خلال دراسة الهيكل المالي والتدفقات النقدية.[1]

ثانيا: شروط تتعلق بذات طالب القرض.

إن عملية منح قروض الاستثمار لا ت تم بصفة عشوائية، بل وفق شروط يضعها البنك، يجب أن يش تمل عليها المقترض، من خلال دراسة شخصيته ومركزه المالي

1–شخصية المقترض محل اعتبار.

تعتبر السمعة الحسنة للعميل بمثابة جوهر الأمانة، والأخلاق، فإذا توافرت هذه الصفات لدى المقترض، فإنها تمنحه الشعور بالمسؤولية تجاه التزاماته، والقدرة على سداد ديونه

[1]لوكادير مالحة، المرجع السابق، ص 121.

– **الشخصية** .وهي العنصر الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، ويقصد بالشخصية، هي شخصية العميل، يمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل لديونه، كما يمكن التعرف عليها أيضا من خلال البنوك ال تي يتعامل معها، الموردين الذين يقومون بالتوريد إليه، فالأمانة والثقة والمصداقية تشير كلها، إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية[1].

– **القدرة**. يقصد بذلك قدرة العميل على مباشرة أعماله، وإدارتها بطريقة مناسبة، بحيث يمكن للبنك استخدام الأموال المقدمة إليه بأمان، لسداد الدين في الوقت المحدد، ويعتبر كذلك من أهم الوظائف الفنية للباحث الائتماني، فهو يحكم على قدرة العميل على الدفع بناءا على خبرته الخاصة، والأساليب المستخدمة، ويمكن تحقيق كفاءة إدارة العميل من خلال البحث في سياسات التسعير لمنتجاتها المختلفة، وقدرتها على الحفاظة على راس المال[2].

2: المركز المالي للمقترض. يهتم هذا المعيار بدراسة مقدرة الثروة التي يمتلكها المقرض، سواء كانت في صورة أسهم وسندات أو عقا ا رت أو نقود وتشمل الثروة أو أ رس المال جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة، ويرتبط بمعيار رأس المال الذي ينشأ عنه مخاطر الملكية، حيث تنخفض هذه المخاطر كلما كان رأس المال كبير أو العكس صحيح، ولتأكد من سلامة المركز المالي للعميل لابد من مؤشرات تثبت ذلك:

–**الضمانات**. تعتبر الضمانات خط الدفاع الثاني، لإرجاع حقوق البنك في حالة عجز المقترض عن سداد دينه، والضمان الآمن للبنك هو ذلك الذي يمكن إرجاعه بسهولة إلى نقود وبدون خسارة، ومن الشائع أن الضمان لا يكون في صورة أصول منقولة أو غير منقولة، وإنما قد يكون ضمان اعتباري لشخص ذات سمعة معروفة، كما قد يكون الضمان مملوك لشخص أخر ضامنا للمقترض، ولتوافر هذه الضمانات لابد من توفر شروط معينة تقيه من المخاطر المتعلقة بها:

- إثبات ملكية المقترض للضمان، كاملا وأنه لا يوجد نزاع حول الملكية.
- استقرار قيمة الضمان خلال فترة القرض، وكفاية قيمة الضمان لقيمة الائتمان.
- ضمان حصول البنك على أولوية الضمان، لسداد قيمة القرض عند عجز المقترض[3].

3 – الظروف العامة. رغم السمعة الحسنة للعميل والطيبة وقدرته على الدفع، بالإضافة إلى تمكنه المالي، إلا أن كل هذا غير كافي لمنح الائتمان، لأن التقلبات الاقتصادية تتحكم في منح الائتمان بشكل كبير، وربما تكون سببا في تغيير مقدرة

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (4563) ،دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016،ص 274.

[2] تيطوم هاجر، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية" دارسة منح قرض فلاحي من BADR " مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص:39.

[3] محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2017، ص 344–345.

العميل على الوفاء بالتزاماته، ويتضمن ذلك دراسة المنافسة، ومدى سهولة أو صعوبة دخول منتجين جدد، مما يزيد من صعوبة تصرف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة.[1]

ثانيا: إجراءات منح قروض الاستثمار. إجراءات منح القروض يمكن إيجازها في الخطوات التالية:

1– إجراءات تتعلق بالطلب المقدم لمنح القرض، يقوم البنك بدراسة طلب العميل وفقا لسياسة القرض، لتحديد مدى صلاحيته المبدئية في البنوك، خاصة من حيث الغرض والمدة وطريقة الدفع، والنظر في الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع مسؤول البنك، حتى يبرز شخصيته وبشكل عام، فإن قد ا رتها خاصة من حيث حالة الأصول وظروف التشغيل، هي إجراء مراجعة أولية لطلبات القروض، واتخاذ الأولية بالاستمرار في استكمال دراسة طلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل.

1–: التحليل الائتماني للعميل.

يتضمن مجموعة من المعلومات المتاحة، من مصادر مختلفة ولمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية، من حيث الشخصية والسمعة والقدرة على سداد القرض، من خلال التحليل المالي للمعاملات السابقة مع البنوك، ونسبة أ رس ماله يمكن أن ينعكس تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية.[2]

2– التفاوض مع المقرض .بعد وضع سياسة الاقت ا رض وأخذ الائتمان، لتقليل من مخاطر الاقتراض، يتميز بمتغيرات في قرارات الاقتراض، التي تفتح المجال للتفاوض بين البنوك والعملاء.

3– اتخاذ القرارات تنتهي مرحلة التفاوض على قبول العميل للعقد، أو عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول العقد يتم إعداد مذكرة توصي بالموافقة على طلب القرض، وهو عادة يتضمن بيانات أساسية عن المؤسسة المتقدمة للحصول على القرض، بالإضافة إلى معلومات حول ديون

القرض لدى النظام المصرفي، الغرض م نه، الضمانات المقدمة ومصدر السداد ومنهجيتها، إضافة إلى ملخص المي ا زنية لسنوات الثلاث الماضية، والتعليق عليها ومقاييسا لسيولة والربحية والنشاط والديون، والآراء الائتمانية والتوصيات الخاصة بالقرض، وبناءا على هذه المذكرة، تم الموافقة على القرض من قبل سلطة الائتمان.

ثانيا: إجراءات تتعلق بسير القرض. هي إجراءات يتم فيها التأكد من احترام المقترض لما هو متفق عليه.

1– **صرف القرض:** قبل أن يتسلم المقترض الطالب للقرض مبلغ القرض، يشترط على المقترض توقيع اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه لضمانات المطلوبة واستيفاء المتعهدات والالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية.

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، نفس المرجع ص 275.

[2] تيطوم هاجر مرجع سابق ص 41

2- متابعة القرض والمقترض: الغرض من هذه المتابعة هو التحقق من العمل المرفق بشكل صحيح، وأنه لم تقع حوادث قد تغير تاريخ الدفع المحدد، وقد يتبع ذلك ببعض الإجراءات التي يحتاج المقترض، وتكون إجراءات قانونية ضده، وذلك للدفاع عن حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل المدفوعات أو تجديد القرض.[1]

3- **تحصيل القرض:** يعمل البنك على تحصيل مستحقاته من العميل، حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة، وقد يتخذ البنك الإجراءات القانونية ضد العميل، لإجباره على الوفاء إذا لاحظ تهربه من التسديد.

ثالثا: الوثائق اللازمة لطلب القرض. يمكن تقسيم هذه الوثائق الى

1-المعلومات المطلوبة في ملف القرض من طرف البنك تتطلب توفر الشروط التالية:

- تقديم المشروع في أحسن صورة مقبولة لدى البنك؛
- التأكد من أن التمويل الذاتي والمساهمة المالية للمستثمرين كافية؛
- التأكد من المقدرة على التسيير والخبرة المهنية فيما يتعلق بموضوع المشروع؛
- تقديم الأرقام والنتائج التقديرية المالية او الاقتصادية الخاصة بالمشروع؛
- تأكيد الضمانات التي يقدمها المستثمر لتغطية قروض الاستثمار.

2- الوثائق المطلوبة في ملف طلب القرض:

وثائق تعريفية بالمؤسسة تحتوي على :

-تقديم طلب القرض مع تقديم للمستثمر (شخص واحد أو عدة أشخاص)؛

-تقديم عام للمشروع الاستثماري ؛

-دراسة السوق والمنتوج؛[2]

-دراسة تقنو اقتصادية للمشروع، تنجز من قبل خبير مستقل أو من خبراء المؤسسة على حسب حجم المشروع، والبنك عادة ينصح الزبائن بإجراءات دراسة لدى خبير مستقل، لأن مكاتب الدراسات المستقلة قد تنبه المستثمر إلى الكثير من الأمور التي يجهلها والتي لها علاقة بنجاح المشروع.

وثائق محاسبية تحتوي على:

- الميزانية التقديرية

[1] وفاء بوصيدة، مرجع سابق، ص

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، المرجع السابق، ص.280

-جداول حسابات النتائج التقديرية فقط. اما إذا كانت المؤسسة جديدة النشاط فهناك وثائق أخرى:

- الوثائق المتعلقة بالوضعية القانونية للمؤسسة القانون الأساسي للشركة ونسخة من السجل التجاري.

- الوثائق المتعلقة بالوضعية تجاه الدائنون متمثلة شهادة الوضعية تجاه إدارة الضرائب.

-شهادة الوضعية تجاه صندوق الضمان الخارجية.[1]

المبحث الثالث: إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية

منذ تاريخ إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، أصبحت البنوك التجارية الجزائرية تلعب دورها الحقيقي ألا وهو "الوساطة النقدية"، وتعمل على أساس تحقيق العائد والربحية بدل تقديم القروض بطريقة عشوائية كما كانت تفعل من قبل، فبدأت تعتمد على الطرق العلمية التي تسمح بمعرفة الشروط اللازمة لمنح القروض، وكيفية تقييم مخاطرها والاحتياط منها ومواجهتها في حالة تعثرها.

فالوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض، التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، فهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير.

ونحاول في هذه المداخلة توضيح كيف تسير البنوك التجارية الجزائرية المخاطر الائتمانية؟

المطلب الأول: المخاطر المصرفية والائتمانية

هناك أنواع متعددة من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في منح القروض الاستثمارية نذكر منها

أولا: المخاطر المصرفية:

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، والتي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي، وتتطلب عملية تعظيم الثروة: أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك، نتيجة توجيهه لموارده المالية في مجالات تشغيل مختلفة.

والاتجاه نحو زيادة الربحية، تقتضي من إدارة البنك أن تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الأرباح وتعظيم الثروة. فلكي يحصل البنك على ربح عالي، يجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك[2] .

[1]تيطوم هاجر، المرجع السابق ص 46.

[2]طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة) ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999،الجزء الثاني، ص 17.

إذن فالمخاطر التي يتعامل معها البنك هي مستقبلية، وتمثل التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، وهي لصيقة بكل قرار مالي لما تكون التدفقات المالية المنتظرة في زمن لاحق ليست متوقعة بشكل متأكد منه، فالذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقا [1]. ويجب أن نفرق بين الخطر وحالة عدم التأكد، فالخطر يعني الحالات العشوائية والتي يمكن حصرها بتعداد مختلف الحالات الممكنة، أما حالة عدم التأكد فتعني الحالات التي لا يمكن من خلالها التعرف على كل الحالات، وبالتالي معالجتها يتم بتحديد احتمالاتها، لذا يتم عادة بإسقاط حالة عدم التأكد بالخطر، وهذا بإدخال الاحتمالات الموضوعية.

إن عملية تحليل الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها، وهذا حتى يتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها، لأنه في بعض الحالات يكون التمييز بين المخاطر غير واضح وهذا من خلال المعرفة العامة لها، وبالتالي يصعب تحديدها وقياسها، كذلك تم تقسيم المخاطر المصرفية إلى صنفين [2]

- **الصنف الأول:** يشمل على الخطر الأهم والأكبر والذي يتجسد في المخاطر الائتمانية (مخطر القرض).
- **الصنف الثاني:** يشمل كل من مخاطر السيولة، وأسعار الفائدة، وكذلك مخاطر الصرف والسوق.

وبصفة عامة يمكن توضيح مختلف المخاطر البنكية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): المخاطر البنكية

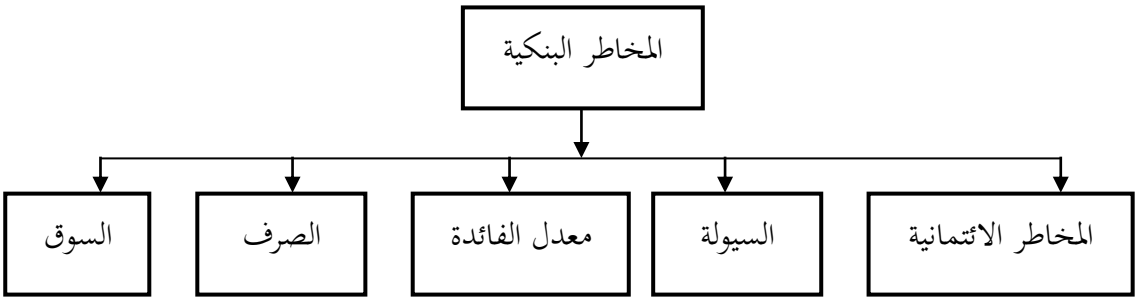

المصدر: Joel Bessés, gestion de risque et gestion actif-passif des Banques, édition DALLOZ, Paris 1995, p15

[1] طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999، الجزء الثاني، ص 17.

[2] إدروج جمال، تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 2001، ص 24.

ثانيا: المخاطر الائتمانية (خطر القرض)

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده. [1]. كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي: [2]

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل؛
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه؛
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض الفوائد) أو في توقيتات السداد؛
- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواءا كان بنكا أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل؛
- إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده؛

– لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخصا حكوميا أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.

[1] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،1999، ص 213.

[2] حمزة محمود الزبيري، إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص 210.

المطلب الثاني: أسباب وتقييم المخاطر الائتمانية

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي:[1]

أولا: أسباب المخاطر الائتمانية

1-المخاطر العامة: وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل...إلخ؛

2- المخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

3-**المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض**: وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

-الخطر المالي: يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج...الخ وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك

-مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة[2]، والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

-الخطر القانوني: وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:

- النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن...الخ؛

[1] Sylvie de Conssergues, La banque : structure, Marché, gestion, édition DALLOZ ,Paris 1996,p 98.

[2] محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 360.

- السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية؛
- مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ونقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة. وعلاقة المسيرين بالمساهمين.

–خطر البلد: لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة [1]. ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج [2].

ويجب أن نفرق بين خطر البلد والتعريف الأخرى المتعلقة بخطر القرض والخطر السياسي والخطر الاقتصادي، نظرًا لوجود نوع من التداخل فيما بينهما: [3]

–خطر البلد وخطر القرض: لا يجب الخلط بين خطر البلد وخطر القرض، ففي الحالة الأولى عدم ملائمة المقترض سببها هو تموقعه الجغرافي لأنه يمارس نشاطه في بلد أجنبي وهو غير قادر على تسديد ديونه، أما في الحالة الثانية فإن عدم الملاءة مرتبطة بالمقترض وهذا نتيجة للتدهور الحاصل في وضعيته المالية بدون النظر إلى موقعه الجغرافي، بالإضافة إلى ذلك في حالة العمليات الدولية، هناك نسبة كبيرة من المقترضين الأجانب ليسوا بمنظمات خاصة بل هم منظمات عمومية، أو تنظيمات حكومية، أو حتى دولة، وبالتالي ففي هذه الحالة فإن تقدير الخطر لا يمكن تحقيقه حسب المناهج المعتادة نظرا لغياب الوثائق المالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج.

–خطر البلد والخطر السياسي: يعتبر الخطر السياسي من أحد عوامل خطر البلد، لان عدم الاستقرار السياسي لدولة ما يؤدي إلى ظهور وضعيات متعددة الخطورة بالنسبة للدائن والتي هي:

- إعادة النظر أو إعادة مفاوضات العقود؛
- تحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية؛
- تحديد أو منع خروج رؤوس الأموال؛

---

1 Sylvie de Conssergues, op.cit p 99.

2 Pierre Mathieu, patrick d'heouville, les divers crédits, une nouvelle gestion de risque de crédit, ed-economique, Paris 1998, p10.

(3) Sylvie de Conssergues, gestion de la banque, ed- Dunod, Paris 1996 ; pp 190-191.

- التأميم بالتعويض أو بدونه؛
- رفض الاعتراف بالالتزامات المتخذة من طرف الحكومات السابقة.

من هذه الوضعيات نلاحظ أن الديون المستحقة على الدول الغير مستقرة سياسيا ترتفع وتزداد درجة خطورتها حتى ولو تلغي هذه البلدان ديونها تجاه الخارج.

–خطر البلد والخطر الاقتصادي: وهو العامل الثاني لخطر البلد، وينشأ من عدم قدرة السلطات النقدية لبلد أجنبي على تحويل الفوائد ورأسمال القرض للدائنين المأخوذ من طرف مختلف المنظمات العمومية والخاصة، بالرغم من أن المنظمات الخاصة لها ملاءة ووضعية مالية جيدة تسمح لها بتسديد ديونها، ولكن نظرا لنقص الاحتياطات من العملة الصعبة لا تسمح لها بالتحويل إلى الخارج، إذن هذا الخطر هو مرتبط بالوضعية الاقتصادية والنقدية للبلد الأجنبي.

وبالتالي فالمخاطر الثلاثة السابقة (أي الخطر السياسي والاقتصادي وخطر القرض) متواصلة فيما بينها، فعدم الاستقرار السياسي يمكن أن ينعكس على الوضعية الاقتصادية والمالية، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مخاطر القرض، وتتسبب الأزمات الاقتصادية في الكثير من الأحيان في إحداث تغيرات في الأنظمة السياسية وبالتالي ضرورة إتباع منهاج الشمولية.

ثانيا: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا، وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي:

1- **طريقة النسب المالية الخاصة بقروض الاستثمار**: عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب:

- التمويل الذاتي؛
- التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل؛
- نسبة المديونية؛
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية: [1]طريقة صافي القيمة الحالية VAN؛ طريقة معدل العائد الداخلي TRI؛طريقة فترة الاسترداد PR وطريقة مؤشر الربحية IP

[1] كمال رزيق، فريد كورتل، مقال إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية.

المطلب الثالث: الوقاية من المخاطر الائتمانية ومعالجتها في القانون الجزائري

بالرغم من الوسائل التي يستعملها البنك في تقييم المخاطر والتنبؤ بها قبل حدوثها عند منحه للقروض، فهو يأخذ دائما الاحتياطات اللازمة لكي يتجنبها ويخفف من حدتها، لان احتمال تعرضه لها يبقى دائما واردا.

الجزائر قامت بتطبيق في 01 جانفي 1992 النظم الاحترازية للوقاية من المخاطر الائتمانية، وهذا تطبيقا للأمر رقم 11-09 الصادر بتاريخ 1991/08/14، والمتعلق بتحديد النظر الاحترازية في تسيير البنوك والمنظمات المالية، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي: [1]

أولا: الوقاية من المخاطر

1-توزيع وتغطية المخاطر: لقد فرض بنك الجزائر على البنوك التجارية عند ممارستها لنشاطها العادي المتمثل في منح القروض أن لا يتجاوز مبلغ الأخطار المحتملة مع نفس المستفيد النسب التالية من الأموال الخاصة الصافية [2]

- 40 % ابتداء من أول جانفي 1992
- 30 % ابتداء من أول جانفي 1993.
- 25 % ابتداء من أول جانفي 1995.

وكل تجاوز لهذه النسب يجب أن يتبعه مباشرة تكوين تغطية تمثل ضعف المعدلات الخاصة بالملاءة المالية.

- 8 % ضعف معدل 4 % ابتداء من نهاية جوان 1995؛
- 10 % ضعف معدل 5 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1996؛
- 12 % ضعف معدل 6 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1997؛
- 14 % ضعف معدل 7 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1998؛
- 16 % ضعف معدل 8 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1999.

أما بالنسبة للمبلغ الإجمالي للأخطار التي يمكن تحملها مع كل المستفيدين فيجب ألا يتجاوز 10 مرات من مبلغ الأموال الخاصة الصافية للبنك.

$$\text{- نسبة توزيع الأخطار بالنسبة لمستفيد واحد} = \frac{\text{مبلغ الأخطار المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \times 100 \leq 25\%.$$

(1) Règlement 91-09 du 14/Août 1991 fixent les règles prudentielles de gestion des Banques et établissement financier, Art N°= 02.

(2) Banque D'Algérie, Instruction N°=74-94, du 29 novembre 1994, relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des Banques et des établissements Financier, Art N°= 02.

- مبلغ الأخطار المحتملة مع كل المستفيدين = مبلغ الأخطار المرجحة / الأموال الخاصة الصافية ≤ 10 .

2-نسبة الملاءة المالية

وهي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية ومجموع مخاطر الائتمان المتكلفة والناتجة عن عملية توزيع القروض.

نسبة الملاءة المالية = الأموال الخاصة الصافية / مجموع الأخطار المرجحة

وقد حددت هذه النسبة بـ 8 % كحد أدنى يجب على البنوك التجارية احترامه وهذا ابتداء من نهاية ديسمبر 1999، وللحصول على هذه النسبة يجب تحديد الأموال الخاصة الصافية والأخطار المرجحة.

-الأموال الخاصة الصافية: تتكون الأموال الخاصة الصافية من العناصر التالية: رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات الأخرى ما عدا الخاصة بإعادة التقييم، النتيجة المؤجلة للسنة الجديدة عندما تكون دائنة، النتيجة الصافية منخفض منها التوزيعات المتوقفة ومؤونات الأخطار البنكية العامة للحقوق الجارية.

وللحصول على الأموال الخاصة الصافية يجب طرح العناصر التالية: الحصة غير المحررة من رأس المال الاجتماعي والأسهم الخاصة الممتلكة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، النتيجة المؤجلة للسنة الجديدة عندما تكون مدينة، الأصول المعنوية بما فيها نفقات التأسيس، النتيجة السالبة المحددة في تواريخ وسيطة وقص مؤونات أخطار القرض كما قدرها بنك الجزائر.

- **الأخطار المحتملة** [1] تتمثل هذه الأخطار في:
  - القروض للزبائن والقروض للمستخدمين؛
  - المساعدات المقدمة للبنوك التجارية؛
  - سندات التوظيف وسندات المساهمة.
  - سندات الدولة وحقوق أخرى على الدولة؛
  - الموجودات الثابتة الصافية من الاهتلاكات؛
  - حسابات التعديل والربط التي تخص في الأخير الزبائن والمراسلين؛

[1] البنك الجزائري تعليمة رقم94/74 -رقم 09.

- الالتزامات بالتوقيع.

مخفض منها العناصر التالية:

- مبالغ الضمانات المحصل عليها من طرف الدولة ومنظمات التأمين والبنوك التجارية؛
- المبالغ المحصل عليها في شكل ضمانات من الزبائن في شكل ودائع وأصول مالية قابلة أن تكون سائلة لكن بدون أن تخصص قيمتها؛
- مبلغ المؤونات المشكلة لتغطية المستحقات، أو للانخفاض قيمة السندات.

ولكل خطر محتمل له معدل ترجيح وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (01) معدل الترجيح لكل خطر محتمل

معدل الترجيح	100 %	20 %	5 %	0 %
الأخطار المحتملة	قروض للزبائن: -الأوراق المخصومة. - القرض الايجاري. - الحسابات المدينة. - قروض المستخدمين. - سندات المساهمة والتوظيف غير تلك الخاصة بالبنوك التجارية - الموجودات الثابتة.	قروض للبنوك التجارية في الخارج: -حسابات عادية. -توظيفات. -سندات المساهمة والتوظيف لمنظمات القرض التي تعمل في الخارج	قروض للبنوك التجارية تعمل في الجزائر: -حسابات عادية -توظيفات. - سندات التوظيف والمساهمة للبنوك التجارية المقيمة في الجزائر.	- حقوق على الدولة أو ما يشابهها: - سندات الدولة. - سندات أخرى مشابهة لسندات الدولة. - حقوق أخرى على الدولة. - ودائع لدى بنك الجزائر.

المصدر: البنك الخارجي الجزائري وكالة بوسعادة، تعليمة رقم94/74 بتصرف.

وهكذا يتم حساب نسبة الملائمة إذا يجب على البنوك التجارية أن تقوم بالتصريح على هذه النسبة في كل من 30 جوان و31 ديسمبر لكل سنة، كما يمكن للجنة المصرفية أن تطلب منهم ذلك في أي وقت وذلك نظرا لوظيفتها المتمثلة كهيئة مراقبة على الجهاز المصرفي [1]

[1]مقال إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية د كمال رزيق و د فريد كورتل.

3-متابعة الالتزامات

لضمان المتابعة الحسنة للالتزامات التي تقدمها لزبائنها، يجب على البنوك التجارية أن تقوم بواسطة أعضاء التسيير والإدارة بتشكيل دوريا الإجراءات والسياسات المتعلقة بالقروض والتوظيفات والسهر على احترامها، وتعمل على التمييز بين حقوقها حسب درجة الخطر الذي تشكله، إلى حقوق جارية:

-الحقوق الجارية: تعتبر الحقوق الجارية هي كل الحقوق التي يتم استرجاعها كاملة في آجالها المحددة حيث تشكل لها مؤونة عامة بـ 1 إلى 3 % وهي مؤونة ذات طابع احتياطي لجزء من رأس المال.

-الحقوق المصنفة: وتنقسم إلى ثلاث مجموعات:

- **الحقوق ذات المشاكل القوية:** وهي الحقوق التي يمكن استرجاعها ولكن بعد أجل يفوق الأجل المتفق عليه، حيث تشكل لها مؤونة تقدر بحوالي 30 %.
- **الحقوق الجد خطيرة:** وهي الحقوق التي تتميز بإحدى الميزتين: عدم التأكد من استرجاع المبلغ بكامله، التأخر في دفع المبلغ والفوائد لمدة تصل بين 6 أشهر وسنة وتشكل لها مؤونة تقدر بحوالي 50 %.
- **الحقوق الميؤوس منها:** وهي الحقوق التي لا يستطيع البنك استرجاعها بالطريقة العادية، وإنما حتى يستعمل كل طرق الطعن الممكنة من أجل تحصيلها، ويكون لها مؤونة تقدر بـ 100 %.

4-أخذ الضمانات

تعتبر الضمانات آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمل للتحقق من سلامة القرض، وذلك بعد دراسته لشخصية الزبون وسمعته وكذلك الغرض والمبلغ المطلوب، وهدفه من مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالات غير المتوقعة كعدم مقدرتهم على السداد، وبالتالي فهو يريح نفسه من القلق الذي ينجم بسبب تعثر المقترض عند السداد. وتعبّر الضمانات عن وسادة يلجأ إليها البنك عند الحاجة خاصة في حالة عدم الوفاء، فهي من الناحية القانونية تعني وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، ورهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتياز خاصا على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان [1]. أما من الناحية الاقتصادية، فهي تمثل الاستعداد المسبق لتغطية خطر القرض المحتمل مستقبلا [2]والمشرع المالي الجزائري يحدد نوعين من الضمانات: الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية.

-الضمانات الشخصية: وهي عبارة عن تعهد يقوم به الشخص، والذي بموجبه يتعهد بتسديد المدين في حالة عدم قدرته

[1] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، المرجع السابق، ص 64.

[2] Michel Mathieu, op cit, p 181.

على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، ومن أهم الضمانات: [1]الكفالة منها الكفالة البسيطة والكفالة الحقيقية. بالإضافة الى الضمان الاحتياطي ورسالة النية.

–الضمانات الحقيقية: وتتمثل في وضع شيء ملموس كضمان على الدين، ويمكن أن يكون هذا الشيء ملكا للمدين نفسه، أو يكون مقدما من الغير، حيث يعطى هذا الشيء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض، ومن أهم هذه الضمانات ما يلي: [2]الرهن العقاري منها الرهن الاتفاقي، الرهن القانوني والرهن القضائي، والضمانات التي تعطي حق الحجز للبنك، منها رهن البضائع، رهن الآليات والسيارات ورهن سند التخزين الفلاحي، الضمانات التي لا تعطي حق الحجز للبنك: منها رهم المحل التجاري ورهن المعدات والآلات.

ثانيا: معالجة المخاطر الائتمانية

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته. وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل، فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

1- تحصيل القروض

تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في: [3]

–رد الفعل: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر. لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لان النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل. لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.

–الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع: إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

---

[1] لطاهر لطرش، المرجع السابق، ص 166.

[2] Ammour benhalima, pratique des techniques bancaire, édition Dahleb Alger 1997, P 58.– M. Remilleret, les suretes du crédit, et Clet Banque, Paris 1983, p p 17-18 -BEA Circulaire, D'Application N°=2/96 relatif au ratio de liquidité

[3] الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90.–الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10. قانون الإجراءات المدنية الطبعة الثالثة، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر 2001.

-

-**التصاعد:** يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

-**تسيير الحسابات:** يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من اجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد. والشكل التالي يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري.

الشكل رقم (02): عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري

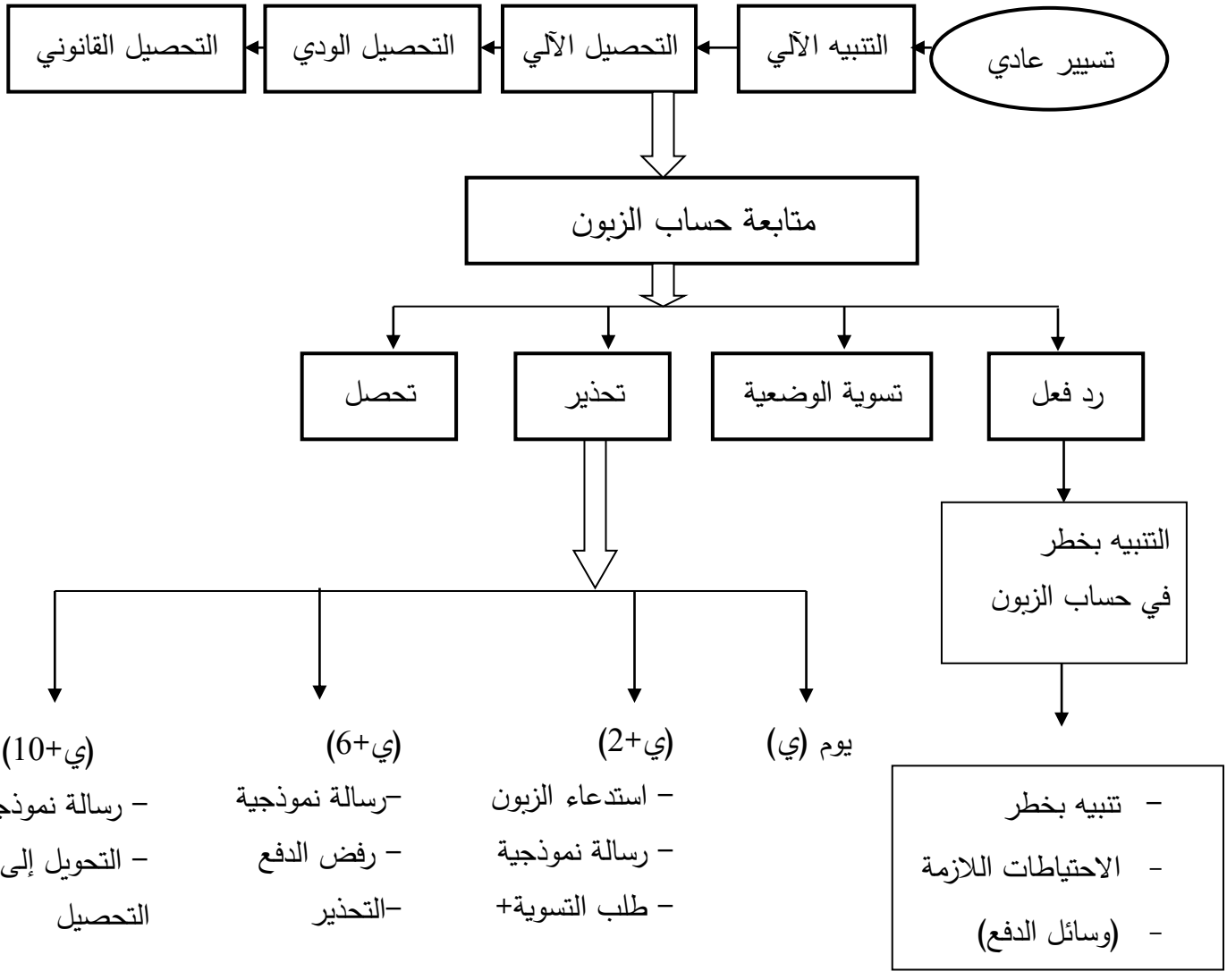

المصدر: Michel Mathieu, opcit, p 276

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

1- **معالجة القرض**: يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، ويتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها. إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات. كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة. هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب. وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).
- وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل تقديم شرح مبسط للبنوك التجارية وأنواعها وأهم وظائفها كما تطرقنا الى القروض الاستثمارية وأهم المخاطر التي تنشأ نتيجة منح هذه القروض بالإضافة الى الأسباب الرئيسة لهذه المخاطر والتي من أهمها عدم قدرة العميل على الالتزام بسداد القرض المستحق عليه كما تناولنا أيضا مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تعمل على الحد والتقليل من هذه المخاطر. غير أن مقولة المخاطر هي مرادف للنشاط البنكي تبقى صائبة دوما.

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي – وكالة بوسعادة–

تمهيد

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها البنكي. وتواجه القروض الاستثمارية الممنوحة من طرف البنك مشاكل تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض ويحاول البنك التحكم فيها أو التخفيف من آثارها، لهذا تعتبر المخاطرة الهاجس الرئيسي لمديري البنوك، فالقروض والمخاطر وجهان لعملة واحدة فلا يمكن إيجاد قرض دون احتمال حدوث مخاطر ولو كانت ضئيلة، هذا ما جعل لزاما على البنوك إيجاد أو وضع سياسات إقراضية في منح القروض تكون ذات درجة عالية من الدراسة من أجل تفادي أو التقليل من هذه المخاطر.

المبحث الأول: عموميات حول البنك الجزائري الخارجي

ان البنك الخارجي الجزائري مثله مثل البنوك الوطنية الأخرى يخضع إلى نفس القوانين ويقوم بعرض نفس الخاصيات كما يختص بالأولوية في تمويل التجارة الخارجية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع باقي الدول وخاصة خلال السنوات الأولى من إنشائه.

المطلب الأول: تقديم بنك الجزائري الخارجي – وكالة بوسعادة –

أنشئ البنك الجزائري الخارجي بتاريخ 1967/01/01 بموجب الأمر 67\204 وهو يحمل صفة بنك ودائع تابع للدولة، وتوسعت وظائفه عام 1970.

يعتبر بنك الجزائري الخارجي بنك ودائع ككل البنوك الأخرى، ويتعامل مع أشخاص معنوية وطبيعية ويخضع لقواعد (قرارات) القانون التجاري، والمهمة التي أعطيت لبنك الجزائر الخارجي هي توفير معلومات تجارية للمؤسسات تسمح لهم بشراء وبيع أحسن الشروط، وذلك بمراعات التطور التجاري العالمي.

ومن بين أهداف بنك الجزائر الخارجي ترقية الصادرات من المواد المصنعة لجميع نشاطات الاقتصاد الوطني، بداية من الصناعات الغذائية والميكانيكية إلى الصناعات البترولية. وأصبح بنك الجزائر الخارجي مؤسسة وطنية عمومية اقتصادية في 1988، حيث أصبحت مختصة في تمويل التجارة الخارجية، كذلك تقوم بعمليات أخرى منها:

1. المشاركة في بنوك أجنبية.
2. تعطي ضماناتها وتكفل الموردين والصدرين.
3. عقد التعاملات المصرفية مع البنوك الأجنبية.
4. توفير المعلومات للموردين والمصدرين الجزائريين حول إمكانية البيع والشراء.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي وظائفه

ترتبط الوكالة الرائدة بفرعها الإقليمي المنشأ وفقا لتكوين الشبكة وتخضع للسلطة القانونية من طرف مديرها، كما للوكالة وظائف متعددة.

أولا: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي

إن التنظيم الإداري السليم هو حجر الزاوية لتحقيق الرقابة الفعالة والتخطيط والتنفيذ الدقيق ويلزم هنا التنسيق بين النظام الإداري والنظام الفني ومن أجل هذا يتم تحديد الخدمات البنكية الرئيسية. ويخصص لكل منها قسم مختص مثل: قسم الحسابات الجارية، قسم الأوراق التجارية، وقسم الإعتمادات المستندة وغيرها. وكلما تعددت الإعتمادات المرتبطة

بنوع محدد من الخدمة البنكية يخصص قسم فني لها، وكلما قلت هذه العمليات يتم دمج نوعين أو أكثر من الخدمات في قسم واحد. ومن المهم أيضا تجزئة الخدمات الرئيسية إلى خدمات فرعية، بحيث تنشأ وحدات إدارية فرعية تختص بهذه الخدمات. على سبيل المثال: قد يتم تجزئة قسم الحسابات الجارية للعملاء إلى وحدات فرعية تختص واحدة منها بعمليات السحب، وأخرى بالإيداع.

الشكل رقم (03) الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي

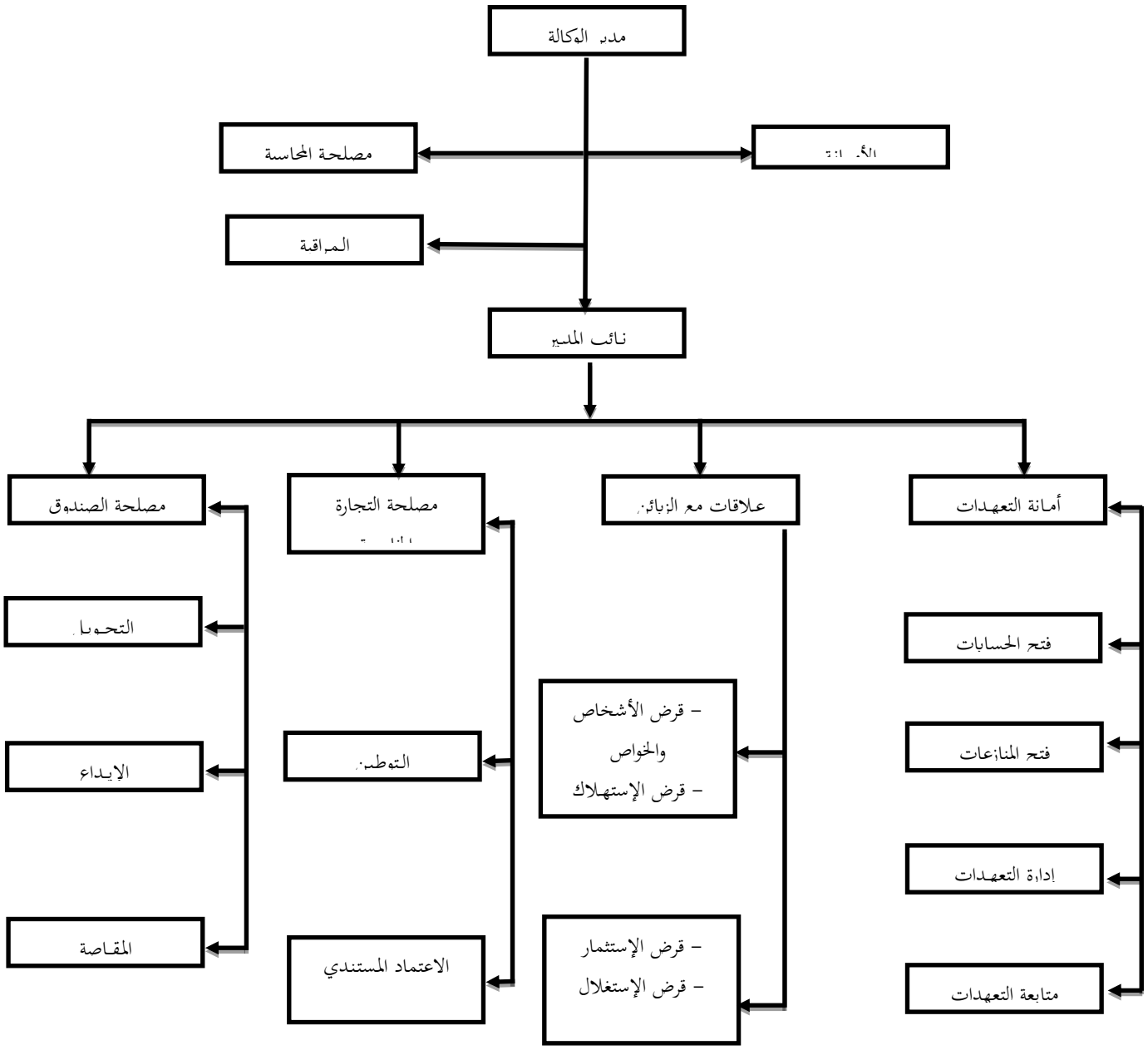

المصدر: البنك الخارجي الجزائري وكالة بوسعادة.

ثانيا: وظائف البنك الجزائري الخارجي

الوظيفة الأساسية للبنك هي إعطاء تسهيلات للعمل على تنمية العلاقات والنشاطات الاقتصادية وتطوير العمليات التجارية والبنكية سواء داخل أو خارج الوطن كما يتكفل بضمان العمليات التجارية الخارجية ويشارك في مشاريع استثمارية في الخارج وهذا ما يمكنه من التدخل في الأسواق المالية الدولية لجمع الأموال وكذلك القروض الخارجية كتغطية مختلف الاستمارات المشترات بالعملة الصعبة من الخارج إلى جانب هذا هناك وظائف أخرى نذكر منها:

1. يقوم البنك بمنح قروض تحت أشكالها المتعددة.
2. يضمن الصفقات للمستوردين والمصدرين سواء كانا أجانب أو جزائريين وقد شهدت عمليات البنك توسعا حيث أصبح لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سوناطراك، نفطال، النقل البحري.

المبحث الثاني: مخاطر القروض الاستثمارية والية تسييرها

توجد عدة مخاطر على نشاط البنوك التجارية لا يمكن أن تتجنبها بل يجب إدارتها لتخفيف من حدتها، فكلما زادت وتنوعت العمليات المصرفية زاد احتمال تعرض البنك للمخاطر، وحتى غالب الأحيان يكون للعمليات التي تتميز بخطر مرتفع لهامش ربح مرتفع والعكس بالعكس لذا يتوجب على البنوك التجارية إيجاد التوليفة المثلى بين الخطر والعائد، ووضع الضوابط والنظم الكفيلة لمواجهتها في حال حدوثها من خلال قياس درجة خطورتها والحذر منها.

المطلب الأول: مخاطر القروض الاستثمارية وأسبابها

أولا: المخاطر

هي احتمال عدم تسديد من طرف المدينين وتعني أيضا "انها الخسائر المحتملة من جراء امتناع الزبون أو عدم قدرته على تسديد ما مدين به كاملا أو في الوقت المحدود." وسنذكر أهم المخاطر الرئيسة التي يخشاها البنكي (مدير البنك)، فمنها ما هو مرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية ومنها ما هو مرتبط بنشاط السوق الذي يخدمه المصرف، وتتلخص المخاطر ما يلي:

الشكل رقم (04): مخاطر القروض

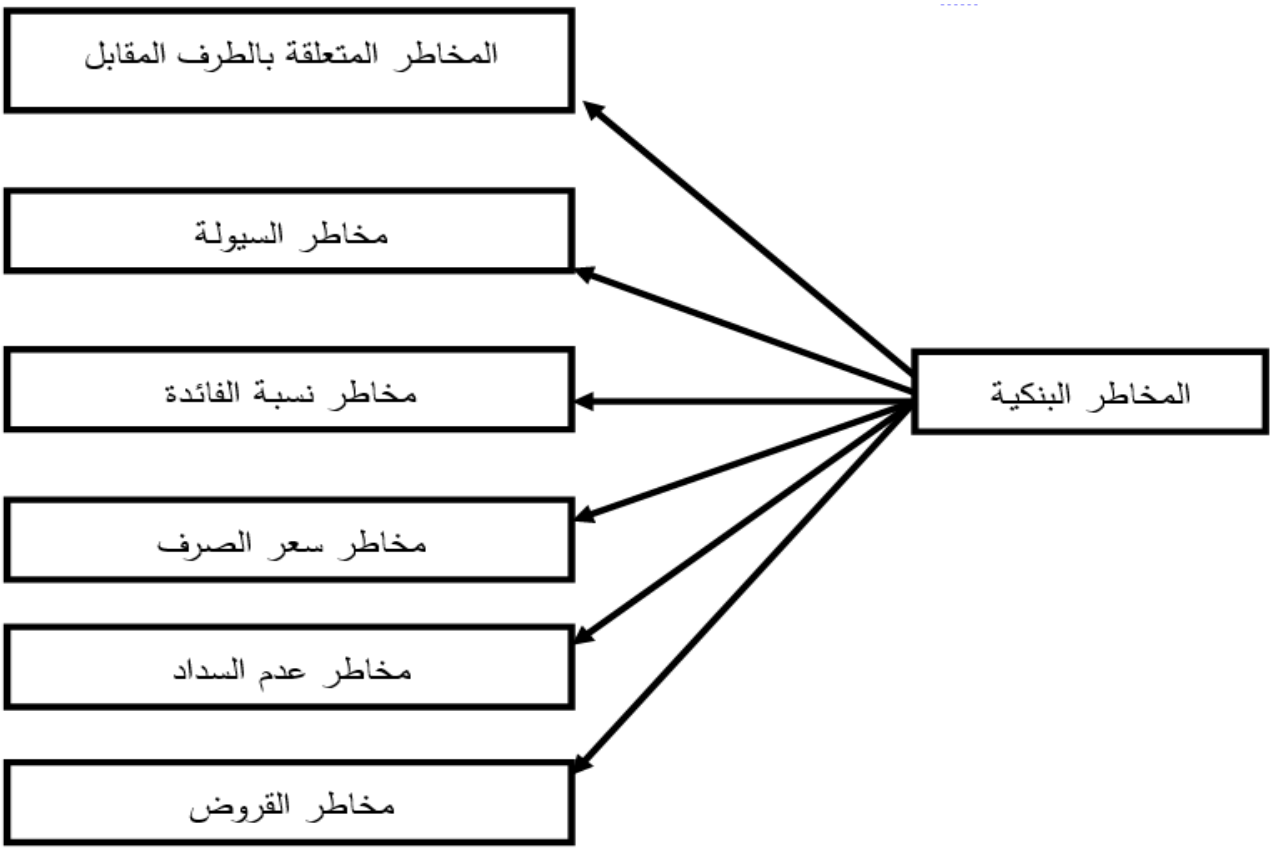

المصدر: البنك الخارجي الجزائري وكالة بوسعادة.

ثانيا: أسباب المخاطر

تعود أسباب تعثر القروض وعدم سدادها في المواعيد المحددة إلى العديد من الأسباب وهي كما يلي:

1– الأسباب التي تعود إلى المقترض نفسه

–فشل المشروع نفسه و هذا هو أهم سبب من أسباب تعثر القروض، فاذا فشل المشروع وحقق خسائر فادحة فان ذلك يعني عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.

–تقدم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك عند تقديم طلب الاقتراض من أجل الحصول على موافقة بمنح الائتمان أو من اجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.

–استخدام القرض لتمويل العمليات ليست من طبيعة عمل المقترض، مما يعني ان الأموال لم توقع في مكان الذي تحتاج اليها.

2– الأسباب التي تعود للبنك

–عدم إجراء التحليلات المالية بشكل كامل و دقيق وذلك قد يرجع إلى قلة وفرة موظفي الائتمان والمحللين الماليين؛

–عدم وجود نظام محكم لمنح الائتمان اذ قد يحابي مسؤول الائتمان بعض أقاربه او معارفه و يتساهل معهم في شروط منح الائتمان؛

–عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض او اخذ ضمانات لا تتوفر فيها صياغا ت الأساسية كالبضاعة التالفة او غير تامة الصنع.

3– أسباب خارجية

–الظروف السياسية غير المستقرة التي تؤثر على أعمال المقترض و نتائجه؛

–الظروف الاقتصادية العامة، و الدورات الاقتصادية من رواج اقتصاد و كساد؛

–مجابهة العميل للأزمات طارئة مثل أحزاب العاملين، عدم توفر المواد الخام، تغير الصورة الذهنية لعملاء المقترض عن المنتجات العميل و تغير اذواق المستهلكين؛

–تغير التشريعات والقوانين كالأنظمة المتعلقة بمراقبة العملة او قوانين الاستيراد والتصدير؛

–تعثر الظروف المنافسة في السوق كدخول منافس قوي يمثل نسبة كبيرة من حصة السوق.

المطلب الثاني: تسيير مخاطر القروض في البنك الجزائري الخارجي BEA

من المسلم به أن مخاطر القروض متنوعة ومتعددة، فالخطر هو توأم القرض، لذلك فان البنك الجزائري الخارجي ينتهج سياستين بتجنب مختلف المخاطر قد تعيق حركة القرض وكذا لمواجهة المخاطر التي تحدث فعلا.

أولا : سياسة وقائية: حيث يبدأ البنك بتطبيق هذا النوع من السياسة منذ تقديم العميل لطلب مرفوقا بالملف، حيث يتم التأكد من توفر الملف على كامل الوثائق اللازمة، إضافة إلى الإستقصاء حول شخصية العميل وكذا الشروط الواجب توفرها في مشروعه المقترح، ثم إجراء الدراسة المالية التي تظهر مراكز القوة والضعف مرورا بالزيارات الميدانية النقدية وتحرير محضر المعاينة، إضافة الى دراسة السوق و تقلباته و توقع الأخطار الممكن حصولها و دراسة الجدوى الاقتصادية من إقامة هذا المشروع مع القيام بالمراقبة الدائمة والمستمرة لمراحل عملية سير القرض والمشروع مع الإطلاع على كافة المستجدات فيما يتعلق بمجال استعمال القرض.

ثانيا: سياسة علاجية: لا علاج بدون وجود داء، وكذلك الحال بالنسبة للقروض فان الداء الملازم لها هو مخاطرها، ففي حالة حدوث الخطر وتحقيقه يلجأ البنك الجزائري الخارجي الى علاج الوضع عن طريق تحويل ملف الإئتمان الى دائرة التحصيل والمنازعات، حيث يتم اختيار السبيل الأنجع لحماية حقوق البنك وذلك كما يلي:

إما يتم استدعاء العميل واعلامه بحقيقة الوضع والبحث معه باعتباره طرفا فاعلا في النشاط، وعادة ما يتم خلال هذه الجلسات اجال الاستحقاق أو تقليص قيمة الدفعات أو تصل المشاورات أحيانا الى تغيير مجال النشاط وذلك في حالة التأكد من عدم القدرة على الاستمرار في النشاط الأصلي.

اما في حالة امتناع العميل عن حضور فان البنك يقوم باتخاذ قرارات أحادية الجانب، حيث يقوم بإحالة الملف على العدالة ومقاضاة العميل، وبالتالي استخدام الضمانات المقدمة سلفا حتى يتم استرجاع قيمة القرض كاملة، كما يمتنع البنك عن التعامل مع هذا الزبون مستقبلا باعتباره فاقدا لشرط حسن السيرة في تعامله.

المطلب الثالث: دراسة حالة قرض استثماري

تعتبر دارسة ملف القرض من طرف الوكالة خطوة هامة في مصير اتجاه المشروع وذلك بدراسة كل المعلومات المتوفرة عن المؤسسة الطالبة للقرض وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

أولا: دراسة ميدانية لقرض استثماري لدى البنك الجزائري الخارجي –وكالة بوسعادة –

في هذا المطلب سوف نتعرض لدراسة مثال تطبيقي على قرض استثماري مقدم من طرف البنك الجزائري الخارجي وكالة بوسعادة من أجل معرفة كيفية منحه من طرف الوكالة.

1–دراسة ملف قرض استثمار.

- **التعريف بالمؤسسة المستفيدة:** تلجأ المؤسسة لتمويل مشاريعها إلى البنوك التي تقدم لها مساعدات مالية على شكل قروض مستحقة الدفع، وسنحاول في هذا المطلب دراسة حالة قرض استثمار لصالح مؤسسة اقتصادية.

المستفيد: المؤسسة (x) يتمثل موضوع المؤسسة أساسا في إنجاز وحدة صناعة الأكواب من الورق.

رأس المال : حدد رأس مال المؤسسة بمبلغ قدره 1.709.651،00 دج.

نشاط المؤسسة: إنتاج مختلف الأكواب من الورق.

تاريخ الإنشاء: 2007/02/20.

المقر: بلدية بوسعادة.

الشكل القانوني: شخص طبيعي السيد x.

تاريخ طلب القرض:2007/05/10.

المستفيد: نفس المؤسسة.

طبيعة القرض: قرض متوسط الأجل.

القيمة الإجمالية للمشروع:4.880.000،00.

مدة القرض:05 سنوات (60 شهرا).

معدل الفائدة: 5.25 %.

التسديد: كل 03 أشهر.

فترة استعمال القرض: حددت بـ 06 أشهر.

الغرض من القرض: شراء تجهيزات الإنتاج.

قيمة القرض المقدم من طرف البنك:3.170.349،00 دج.

الضمانات المقدمة:02 أراضي بمساحة 500م^2 للأرض بقيمة 3.100.000 دج.

2– خطوات دراسة ملف القرض:

–بعد تقديم المؤسسة x لملف القرضى لمصلحة القروض في الوكالة، فإن هذه الأخيرة ستحوله مباشرة إلى إدارة الوكالة أين يقدم للجنة العروض المكونة من 04 أعضاء (مدير الوكالة و ثلاث إطارات) و هذا بعد إجراء جميع التحليلات و الدراسات اللازمة لذلك و بعدها تصدر قرارها.

- المرحلة الموالية تتمثل في تحويل ملف القرض إلى مستوى أعلى في الهيكل التنظيمي للبنك المتمثل في المجمع الجهوي الذي يقوم بدوره بدراسة الملف و تحليله ثم إبداء رأيه.
- يقوم المجمع الجهوي بدوره بتحويل الملف إلى المديرية المكلفة بالقروض بالإدارة المركزية التي تقوم باتخاذ القرار النهائي.

–في حالة الموافقة يرسل قرار اللجنة إلى الوكالة التي تتصل بالزبون وتقوم بتحرير رسالة القبول و امضاء إتفاقية القرض وتجميع الشروط و الضمانات اللازمة.

و أخيرا تتم المصادقة على مستوى الخلية القانونية بالمجمع الجهوي ويوضع المبلغ تحت تصرف الزبون على شكل شيكات محررة لصالح المورد.

ملاحظة: يخضع كل نوع من القروض لمستويات اتخاذ القرار حسب مبلغ القرض.

قروض الإستثمار:

- على مستوى الوكالة إذا كان مبلغ القرض أقل من 4.000.000 دج.
- على مستوى المجمع الجهوي إذا كان مبلغ القرض أقل من 14.000.000دج.
- على مستوى الإدارة المركزية (المديرية المكلفة بالقروض) إذا كانت قيمة القرض أكبر 14.000.000 دج.

3–التحليل المالي والمحاسبي لملف القرض و خلاصة الدراسة:

بعد تقديم المستفيد ملف القرض متضمن جميع الوثائق اللازمة الإدارية منها والمحاسبية والمالية والضريبية، بالإضافة إلى طلب قرض مكتوب على ورقة وموقع عليها من طرف شخص مؤهل يدرس هذا الطلب أولا على مستوى الوكالة لمعرفة قدرتها على تلبية الطلب، أما في حالة عدم قدرة البنك على تلبية الطلب لأن المبلغ يفوق قدراتها فإنها ترسله إلى المستويات الأخرى السابقة الذكر.

- **التحليل المالي والمحاسبي لملف القرض:**

على مستوى قسم القروض في البنك يقوم المكلف بالدراسات لهذا القسم بدراسة الوثائق والميزانيات المالية و المحاسبية المقدمة من طرف المستفيد والمذكورة سابقا، و هذا قصد معرفة ربحية أمواله الخاصة.

ونسبة تغطية الأموال الخاصة للديون و كذلك نسبة المردودية بالنسبة للميزانيات التقديرية للخمس سنوات القادمة.

- **تحويل الميزانية المحاسبية الى ميزانية مالية:**

تتم الدراسة على أساس الميزانيات التقديرية للسنوات الخمس القادمة كما يلي:

الجدول رقم (02): تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية

البيانات	2008	2009	2010	2011	2012
إستثمارات	3.849.710	3.170.349	2.490.989	1.811.628	1.132.268
أصول ثابتة أخرى	0.00	1.607.720	5.345.000	7.440.500	8.775.500
مج.الأصول الثابتة	3.849.710	4.778.069	7.835.989	9.252.128	9.907.768
مخزونات	4.500.000	6.300.000	9.450.000	11.340.000	15.876.000
قيم محققة	1.607.720	3.737.280	2.490.000	4.135.000	4.030.050
قيم جاهزة	669.056	858.006	961.152	1.112.606	1.152.525
مج.الأصول المتداولة	6.776.776	10.895.286	12.901.152	16.587.606	21.058.575
مج.الإجمالي	**10.626.486**	**15.673.355**	**20.737.141**	**25.839.734**	**30.966.343**
رأس المال الخاص	1.709.651	7.496.880	13.326.152	19.172.339	25.057.333
Actif.s val	40.744	30.558	20.372	10.186	0.00
النتيجة الصافية	5.787.230	5.829.271	5.846.186	5.884.994	5.909
الإصول الصافية	7.456.137	13.295.593	19.151.966	25.047.147	30.966.343
ديون طويلة و متوسطة	2.377.762	1.585.175	792.588	0.00	0.00
مج.الأموال الدائمة	9.833.899	14.880.768	19.944.554	25.047.147	30.966.343

ديون قصيرة الأجل	792.587	792.587	792.587	792.587	0.00
مع.الخصوم المتداولة	**792.587**	**792.587**	**792.587**	**792.587**	**0.00**
مج.الإجمالي	**10.626.486**	**15.673.355**	**20.737.141**	**25.839.734**	**30.966.343**

المصدر: البنك الخارجي الجزائري وكالة بوسعادة.

- **تحليل الوضعية المالية للمؤسسة:**

لتحليل الوضعية النالية للمؤسسة المقترضة يجدر بالبنك دراسة مجموعة من الجوانب المالية والمتمثلة في تحليل الوضعية المالية عن طريق استعمال مؤشراتالتوازن المالي من خلال تحليل رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.هذا من جهة و من جهة أخرى تحليل الوضعية المالية عن طريق استعمال النسب المالية المختلفة وفي هذه الحالة تستعمل النسب المالية الأكثر دلالة.

- **حساب مؤشرات التوازن المالي:**

-رأس المال العامل (FR) = الأصول المتداولة – د ق أ

-احتياجات رأس المال العامل (BFR) = (قيم محققة + قيم الإستغلال) – د ق أ

-الخزينة (TR) = رأس المال العامل (FR) – احتياجات رأس المال العامل (BFR)

الجدول رقم (03): حساب مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012
FR	**5 984 198**	**10 102 699**	**12 108 565**	**15 795 019**	**21 058 575**
BFR	**5 315 133**	**9 244 693**	**11 147 606**	**14 682 413**	**19 906 050**
TR	**669 056**	**858 066**	**961 152**	**1 112 606**	**1 152 525**

المصدر: البنك الخارجي الجزائري وكالة بوسعادة.

من خلال حسابنا لاحتياجات راس المال العامل للسنوات الخمس ظهر ان الفرق بين احتياجات الدورة (مخزونات، عملاء،أوراق القبض) ومواد الدورة (موردين،أوراق الدفع)موجب ما يعني ان المؤسسة في حاجة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة.

- من النتائج المحصل عليها في حساب الخزينة نلاحظ ان راس المال العامل اكبر من احتياجات راس المال العامل في السنوات الخمس ما يفرض على المؤسسة اما التقليل من راس المال العامل او الزيادة من احتياجات راس المال العامل و هذا للوصول الى الحالة المثلى.

- **تحديد النسب المالية اللازمة:**

الجدول رقم (04):حساب النسب المالية

السنوات / النسب	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة السيولة الأصول المتداولة د ق ا	6.776.776 792.587 8.55=	10.895.286 792.587 13.75=	12.901.152 792.587 16.28=	16.587.606 792.587 20.93=	21.058.575 792.587 26.75=
نسبة الديون مجموع الديون الأموال الخاصة	3.170.349 1.709.651 1.85=	2.377.762 7.496.880 0.32=	865.175 13.326.152 0.06=	792.587 19.172.339 0.04=	00 25.057.333 0.00=
نسبة المردودية الصافية النتيجة الأموال الخاصة	5.787.230 1.709.651 3.38=	5.829.271 7.496.880 0.77=	5.846.186 13.326.152 0.43=	5.884.994 19.172.339 0.30=	5.909 25.057.333 023=
نسبة تغطية راس المال العامل لقيمة الاستغلال والقيم المحققة راس المال العامل قيم الاستغلال+قيم محققة	5 984 198 6.107.720 0.98=	10 102 699 10.037.80 1.01=	12 108 565 11.940.00 1.01=	15 795 019 15.475.00 1.02=	21 058 575 19.906.050 1.06=
نسبة تغطية رقم الاعمال لقيم الاستغلال رقم الاعمال قيم الاستغلال	141.696.000 4.500.000 31.48=	143.112.960 6.300.000 22.71=	144.544.089 9.450.000 15.29=	145.989.530 11.340.000 12.87=	148.909.321 15.876.000 9.38=
نسبة المردودية الاقتصادية النتيجة رقم الاعمال	5.787.229.78 141.696.000 0.04=	5.829.186.45 144.544.089 0.04=	5.846.186.45 144.544.089 0.04=	5.884.994.48 145.989.530 0.04=	5909.010.25 148.909.321 0.04=

المصدر: البنك الخارجي الجزائري وكالة بوسعادة.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ ان نسبة السيولة أكبر من الواحد في السنوات الخمس فهي في حالة ممتازة من سنة لأخرى وعليه فهذا يدل على ان راس المال العامل موجب ما يعني ان المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها لدى الغير.

بالنسبة لمردودية الديون نلاحظ أن الأموال الخاصة لسنة 2008 أكبر من الواحد أي ان المؤسسة غير قادرة على تغطية الديون والتزامات المؤسسة وتتناقص هذه النسبة تدريجيا في السنوات 2009 ،2010 ،2011 الى ان تنعدم سنة 2009.

نلاحظ نسبة تغطية رقم الأعمال لقيم الاستغلال أكبر من الواحد ما يدل على ان رقم الاعمال يغطي قيم الاستغلال في كل دورة.

نلاحظ من حساب المردودية الاقتصادية ان النسب التي تزيد بها النتيجة مساوية للنسب التي يزيد بها رم الاعمال

جدول اهتلاك القرض

نسبة الفائدة =5.25%

الرسم على القيمة المضافة =17%

أصلي القرض =3.170349 دج

قسط الاهتلاك =أصلي القرض ÷ عدد الدفعات

عدد الدفعات =عدد الأشهر ÷ مدة الدفعة

=60 ÷3=20 دفعة

قسط الاهتلاك=3.170.349 ÷20=158517.45دج

$$\text{قيمة الفائدة} = \frac{\text{أصلي القرض} * \text{معدل الفائدة} * \text{عدد الأيام}}{36000}$$

مبلغ الرسم على القيمة المضافة (TVA) =قيمة الفائدة * معدل الرسم على القيمة المضافة (TVA)

قيمة الدفعة الاجمالية =قيمة الفائدة +الرسم على القيمة المضافة (TVA) +قسط الاهتلاك

الجدول رقم (05): جدول اهتلاك القرض

المدة	أصلي القرض	قسط الاهتلاك	الفائدة على أصلي القرض المتبقي	الرسم على القيمة المضافة (TVA)	القيمة الاجمالية
2008/03/31	3.170.349،00	158.517،45	41.610،83	7.073،84	207.202،12
2008/06/31	3.011.831،55	158.517،45	39.530،29	6.720،15	204.767،89
2008/09/31	2.853.314،10	158.517،45	37.499،74	6.366،45	202.333،64
2008/12/31	2.694.796،65	158.517،45	35.369،20	6.012،76	199.899،41
2029/03/31	2.536.279،20	158.517،45	33.288،66	5.659،07	197.465،18
2009/06/31	2.377.761،75	158.517،45	31.208،12	5.305،38	195.030،95

2009/09/31	2.219.244،30	158.517،45	29.127،58	4.951،68	192،596،71
2009/12/31	2.060.726،88	158.517،45	27.047،03	4.597،99	190.162،47
2010/03/31	1.902.209،40	158.517،45	24.966،46	4.244،30	187.728،24
2010/06/31	1.743.691،95	158.517،45	22.885.95	3.890،61	182.895،77
2010/09/31	1.585.174،50	158.517،45	20.805،40	3.536،92	182.859،77
2010/12/31	1.426.657،05	158.517،45	18.724،87	3.183،22	180.425،54
2011/03/31	1.268.139،60	158.517،45	16.644،33	2.829،53	177.557،08
2011/06/31	1.109.622،15	158.517،45	14.563،79	2.475،84	175،557،08
2011/09/31	951.104،70	158.517،45	12.483،24	2.122،15	173.122،84
2012/12/31	792.587،25	158.517،45	10،402،70	1.768،46	170.688،61
2012/03/31	634.069،80	158.517،45	8.322،16	1.414،76	168.254،37
2012/06/31	475.522،35	158.517،45	6.241،62	1.061،07	165.820،14
2012/09/31	317.034،90	158.517،45	4.161،08	707،38	163.385،91
2012/12/31	158.517،45	158.517،45	2.080،54	353،69	160.951،68

المصدر: البنك الخارجي الجزائري وكالة بوسعادة.

خلاصة الدراسة ورد البنك:

بعد الاطلاع على ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للقرض وتحليل الميزانيات التنبؤية قرر البنك مايلي:
كان ردنا قبول طلب المستفيد وهذا بمراسلة من قبله موجهة إلى طالب القرض صادرة بتاريخ 10/**05**/**2007** والتي تضمنت مايلي:

مبلغ القرض الممنوح **3.170.349 دج**.

أما فيما يخص الضمانات تم أخذ الإجراءات التالية:

قطعتي أرض مساحة **500م^2** لكل قطعة بقيمة إجمالية قدرة بـ **3.100.000 دج**.

معدل الفائدة المطبق: 5.25%.

مدة التسديد: كل **3** أشهر لمدة 5 سنوات.

معدل فائدة التأخير: **7.25%.**

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تطرقنا الى خطوات دراسة جدوى المشاريع التي يقوم بها البنك الخارجي الجزائري لتحليل المخاطر المحيطة بمشروع منح قرض استثماري لما يكتسيه هذ النوع من القروض من أهمية كبيرة و مبالغ ضخمة لتمويله حيث أن عملية منح قرض استثماري من طرف الوكالة يتطلب دراسة دقيقة ومفصلة للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك للتقليل من المخاطر المحيطة به.

الخاتمـــــة

الخـــــاتمة:

إن مشكل القروض المتعثرة تعد من أخطر المشاكل التي تعاني منها البنوك والتي تضعها في ظروف ومواقف حرجة من خلال ما تسببه لها من اختلالات تعيق نشاطها وتهدد استقرارها المادي مؤدية بذلك الى افلاسها، مما أجبر البنوك على ضرورة دراسة هذ المشكل من جميع جوانبه حتى تتمكن من تفادي حدوث أزمات .

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح، والتي ترتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض، والتي يمكن أن تؤدي إلى مجموعة من الأحداث الغير المرغوب فيها، والمتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة والناتجة عن أسباب عامة لا يمكن التحكم فيها، أو أسباب مهنية مرتبطة بالتطورات التكنولوجية الحاصلة، أو أسباب خاصة بالمقترض نفسه، أو عن أسباب ناتجة عن البلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، ومن أجل ذلك يقوم البنك بتقدير وقياس المخاطرة الائتمانية لكي يتنبأ بها قبل حدوثها، ويعمل على تحديد الحد الأقصى من الأخطار الممكن تحملها، لأن المخاطرة هي واقع من غير الممكن إلغاؤها نهائيا، ويستعمل البنك في ذلك عدة إجراءات للتنبؤ بمخاطر عدم السداد.

نتائج الفرضيات:

- الفرضية الأولى: فهي صحيحة وبعتبر خطر عدم التسديد هو الخطر الأساسي الذي يواجه البنوك في حالة منحها للقرض الاستثماري؛
- الفرضية الثانية: صحيحة أيضا حيث يساهم التحليل المالي لملف طالبي القروض بنسبة كبيرة في تقدير الخطر لما يتميز به من دقة وتفصيل كبيرين؛
- الفرضية الثالثة: صحيحة كذلك حيث كلما ارتفع مبلغ القرض كلما كانت الدراسة أدق والرقابة أشد في منحه حيث لا يتم منح القرض من طرف مدير الوكالة بل يتعدى ذلك الى المديرية الجهوية وحتى المديرية العامة فهي من المعايير الأساسية في قبول ملف طلب القرض الاستثماري.

بالرغم من كل هذه الإجراءات التي يقوم بها البنك قبل منح القرض، يقوم بإجراءات وقائية تسمح له بالتقليل من المخاطر الائتمانية والتخفيف من حدتها، ووضع نظام للمراقبة الداخلية والخارجية لسير خطر القرض.

وتبقى دائما عملية التسيير العلاجي لخطر القروض الاستثمارية ضروري لما يتطلبه هذا النوع من القروض لمبالغ ضخمة، لان إمكانية وقوع الخطر وارد في أية لحظة، وتبدأ هذه العملية مع ظهور أول حادث لعدم الدفع. فالبنك الجزائري الخارجي كغيره من البنوك الجزائرية منذ صدور قانون القرض والنقد، وظهور مختلف الفضائح المالية بسبب غياب أو عدم

وجود تسيير جيد للأخطار المصرفية، بدأ يولي أهمية كبيرة لدراسة سير الأخطار الائتمانية وهذا بإشراف البنك المركزي الجزائري في إطار الإجراءات الاحترازية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب

1. هيل عجمي جميل الجنابي النقود والمصارف والنظرية النقدية الجامعة الهاشمية دار وائل للنشر، ط2، 2014، .
2. حسين التميمي وعبد الله السنفي، اساسيات إدارة المصارف، اليمن، دار الحكمة اليمانية، ط1995،1،
3. العالي ايمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة ماجيستير بنوك وتأمينات، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2007
4. مصطفى رشدي شيخه: اقتصاديات السوق والمصارف والمال، ط ،5دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996،
5. فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري: إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر، 2006،
6. زياد رمضان ومحفوظ جودة: الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط،3دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006،
7. محمد الصيرفي، إدارة المصارف دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر الطبعة الاولى،2007، الإسكندرية
8. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2003
9. محمد مصطفى السنيوي، ادارة البنوك التجارية دار الفكر الجامعي الاسكندرية،2013
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،2007،
11. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية الابراهيمية، الطيعة الثانية،2008،
12. منهل مطر ديب سوتر، رضوان وليد عمار، النقود والبنوك، مؤسسة الالاء للطباعة والنشر 1996
13. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004
14. لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رسالة ماجستير في القانون جامعة تيزي وزو الجزائر 2012
15. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (4563) دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016.
16. محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (3450) مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2017.

17. طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999، الجزء الثاني، .
18. إدروج جمال، تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 2001،
19. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان1999،
20. حمزة محمود الزبيري، إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان 2000
21. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2000، .
22. طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة) ، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999،الجزء الثاني
23. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية دار وائل للطباعة والنشر. عملن 1999.

الأطروحات والمذكرات

1. ريغي مهدي، مبن دحمان عبد الرحيم، مدكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية بودواو
2. سعد الدين غازل، نظام القرض في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، سنة 2015،
3. تيطوم هاجر، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية دا رسة منح قرض فلاحي من BADR مذكرة لنيل شهادة الماستر
4. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة سنة 2016

المجلات والجرائد

1. ركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، عادل رضوان، القروض البنكية الاستثمارية، دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، العدد السادس، جوان 2018،

الوثائق الرسمية

1. الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية، أحكام تتعلق بالاعتماد الإيجاري في الجزائر، المادة الأولى، 0227 ،العدد02

2. الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتم لقانون النقد والقرض 10/90.-الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المعدل والمتم لقانون النقد والقرض 90-10.

3. -قانون الإجراءات المدنية الطبعة الثالثة، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر 2001.

ثانيا: المراجع بالغة الاجنبية

1. Sylvie de Conssergues, La banque : structure, Marché, gestion, édition DALLOZ, Paris 1996, p 98.
2. Pierre Mathieu, patrick d'heouville, les divers crédits, une nouvelle gestion de risque de crédit, ed-economique, Paris 1998,
3. Sylvie de Conssergues, gestion de la banque, ed- Dunod, Paris 1996 ; pp 190-191.
4. Edith Giraglinger, les décisions, d'investissement Exercices et ces corrigés de gestion, ed Nathan, Paris 1998,.
5. Règlement 91-09 du 14/Août 1991 fixent les règles prudentielles de gestion des Banques et établissement financier, Art N°= 02.
6. Banque D'Algérie, Instruction N°=74-94, du 29 novembre 1994, relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des Banques et des établissements Financier, Art N°= 02.
7. Banque d'Algérie, Instruction 74/94, op.cit Art N°=09.
   - M. Remilleret, les suretes du crédit, et Clet Banque, Paris 1983,.
8. Ammour benhalima, pratique des techniques bancaire, édition Dahleb Alger 1997.
9. BEA Circulaire, D'Application N°=2/96 relatif au ratio de liquidité

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf « M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المحاسبة والمالية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): عبد السبخ صباح المولود(ة) بتاريخ: 18/12/1982 ببوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س) رقم: 206918**** الصادرة بتاريخ: 09/08/2018 عن: بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: .....

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دلبة تحسين مخاطر القروض بالاستثمارية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك BEA وكالة بوسعادة

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

2024 11 29

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يودع هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf « M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): حادي ندى مد المولود(ة) بتاريخ: 19/09/1998 بـ بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 206554 الصادرة بتاريخ: 2015/08/30 عن: دائرة بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم إقتصادية تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية:

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": آليات تسيير مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك BEA وكالة بوسعادة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

2024 ماي 29

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: ...../2024

المسيلة في: 2024/05/23

إلى السيد: مدير البنك الجزائري الخارجي
وكالة بوسعادة BEA

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في شعبة: علوم اقتصادية ..... تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي .

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	بن سي صباح		069108000	
02	قادري نسيمة		268558	

عنوان المذكرة: آلية تسيير مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية وكالة بوسعادة البنك الجزائري الخارجي BEA

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
د. زينب ناجم	La Direction Directeur Adjoint	سراي صالح أستاذ محاضر -أ-